المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 09 ديسمبر 2024

قانون الإضراب:
تفاهم ضد الطبقة العاملة ظاهرُه تخاصم

تقرأ-ون في هذا الملف

- فرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (حوار)
- قضية الصحراء الغربية نهاية مسار طويل
- تقديم لينين لكتاب نيكولاي بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي»
- الإمبريالية المتغيرة
- برلمانُ الملك والرأسماليين
- رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع
- النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

- ايتها العاملة، أيها العامل الزراعيين، هذه بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية من مخاطر مبيدات الآفات:

افتتاحية جريدة المناضل-ة

قانون الإضراب : تفاهم ضد الطبقة العاملة ظاهرُه تخاصم

تُجِدُّ الدولة وتُكد عبر حكومة الواجهة لتسريع تمرير قانون المنع العملي للإضراب العمالي من مؤسسات الديمقراطية الزائفة، بعد أن ظفرت بموافقة القيادات النقابية في اتفاق 30 ابريل 2022: حيث قبلت هذه الأخيرة إخراج قانون الإضراب، وجرى تأكيد ذلك باتفاق أبريل 2024.

لم يكن موقف القيادات النقابية مجردَ موافقة مبدئية على أمر عام، بل كانت على بينة تامة بنوع قانون الإضراب التي تسعى الدولة إلى ختمه بطابع المنظمات النقابية. فمشروع القانون الذي صادق عليه مجلس وزاري منذ العام 2016، وقد دَمَج كل مقترحات منظمة أرباب العمل، وزاد عليها وزايد، ثم أحيل على البرلمان، إنما هو ترسانة شاملة لكل صنوف القيود و الشروط التي ستجعل الإضراب العمالي فعلاً شبه مستحيل، وبلا مفعول متى أمكن.

وكانت أولى الخطوات نحو فوز الدولة بموافقة البيروقراطيات النقابية ما جاء في اتفاقها معها في العام 2019، الممتد إلى 2021، بشأن «التشاور حول القانون التنظيمي للإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه في البرلمان». وتجدُر الإشارة هنا إلى أن اتفاق 26 أبريل 2011 لم يشر بتاتا إلى تقنين الإضراب إذ كان السياق مغايرا، وميزان القوى مخيفا للنظام في عز «حراك 20 فبراير» من ذلك العام المجيد. وما نحن إزاءه اليوم من إذراف القيادات البيروقراطية دموع «عدم التزام الحكومة بالتوافق في إطار الحوار الاجتماعي»، وسير الأمور نحو خاتمة الإصدار في الجريدة الرسمية، وسط تطمينات الوزير المعني بشأن «استعداده لاستقبال النقابات مرة أخرى بخصوص مشروع قانون الإضراب»، ليس سوى تتويجا لعملية بدأت منذ أكثر من 20 سنة، مع مشروع ما يسمى «حكومة اليوسفي» لتقنين الإضراب. وهي عملية شاركت فيها أطراف نجدها اليوم في الجبهة التي شكلتها الك.د.ش في 27 نوفمبر الجاري «للدفاع عن حق الإضراب»، أطراف كان لكل منها مشروعه لمنع الإضراب العمالي، ما يفضح نفاقها اليوم ويسائل نواياها الحقيقية، ويكشف حدود هذه الجبهة.

تجد الطبقة العاملة المغربية اليوم نفسها بوجه جبهة مكونة من أرباب العمل ودولتهم، وأحزاب برجوازية تدعي كذبا مناصرتها لحقوق الشغيلة، وبيروقراطية نقابية اصطفت بالكامل إلى جانب الدولة لتسهيل هجماتٍ ليس الإلغاءُ العملي لحرية الإضراب غير تمهيد لطريق القادم منها. الطبقة العاملة مهددة بفقد اليسير المتبقي من حرية نقابية، بعد عجزها عن كسر قيود عمرت عقودا، من قبيل الفصل 288 من القانون الجنائي وظهير 1938 حول التسخير، الموروثين عن الاستعمار، والمادة الخامسة من مرسوم 1958 الذي يعاقب الموظفين المضربين. وهي قيود أعطت الدولة بشأنها وعودا منذ «الاتفاق الاجتماعي» للعام 2003: المراجعة في ما يخص الفصل 288 والإلغاء في ما يخص الآخرين. وجسدت هذه الوعود بتصعيد غارتها على الحريات النقابية بقانون الإضراب، وفي جعبتها قانون النقابات الذي سيزيد التضييق على التنظيم النقابي في القاعدة ويعمق دمج القيادات النقابية وتدجينها ضمن آلية تدبير الجانب العمالي من المسألة الاجتماعية المتفاقمة والمرشحة للمزيد من التفجرية.

ما عدا انفجارا يحرر طاقة الكفاح الكامنة، مثلما جرى بقطاع التعليم السنة الفارطة، وانتفاض شغيلة الزراعة بسهل سوس يوم 25 نوفمبر، تظل أدوات نضال الطبقة العاملة، وهي نقابية أساسا، عاجزة حاليا، عن صد هجوم قانون الإضراب بفعل عاملين رئيسيين:

- تفكيك قوتها ونسف قدرتها على التنظيم بفعل تعميم هشاشة التشغيل منذ إصدار مدونة الشغل التي شرعنت أشكال العمل المؤقت، وبفعل القمع الممنهج لأجنة التنظيم لاسيما بالقطاع الخاص.

- الخط السائد داخل النقابات العمالية، الناسف نسفا لعلة وجود التنظيم العمالي، والقائم على «الشراكة الاجتماعية» أي مسايرة الدولة في تدبيرها للعلاقة بالطبقة العاملة: تمرير الهجمات، كان آخر أمثلتها الأشد صدما ما حل بتقاعد الموظفين، وما عرف بنظام المآسي في قطاع التعليم.

وليس ما يجري اليوم تحت عنوان مناهضة قانون الإضراب غير تأكيد لهذا الضعف، وما يلازمه من أمراض. إذ تأسست جبهة الك.د.ش بعد 7 أشهر من تأسيس جبهة أولى، أبقت بابها مفتوحا، وتنظيم هذه بعض التحركات ضد قانون الإضراب. ولم تبادر الجبهة الجديدة، رغم ضغط إجراءات التمرير بالبرلمان، إلى أي برنامج نضالي. لا بل قررت كدش تنظيم وقفات بانفراد يومين، أحدهما (15 ديسمبر) هو ذات اليوم الذي دعت فيه الجبهة الأولى إلى مسيرة وطنية بالرباط لنفس غاية مناهضة قانون الإضراب. هذا علما أن مجلس الك.د.ش الوطني (24 نوفمبر 2024) وضع الإضراب العام ضمن البرنامج النضالي المرتقب، مرفقا بصيغة تفويت «صلاحية توقيته للمكتب التنفيذي».

لا يمكن فعلا أن يوقف هجوم الإجهاز على حرية الإضراب غير إضراب عام، عمالي وشعبي. بيد أن الك.د.ش وحدها لم تعد قادرة حتى على تنفيذ «إضرابها العام» الجزئي، الذي ابتذل فكرة الإضراب العام ونال من مصداقيتها من كثرة التلاعب بها. إذ أضاع هذا الاتحاد العمالي الكثير من مقدرته النضالية بفعل عوامل موضوعية وأخرى ذاتية، وإن الهامش الذي باتت فيه اليوم نقابته في التعليم (فيلقُها الأكبر تاريخيا) بعد حراك 2023 لأسطع دليل.

أما ما دعت إليه قيادة الاتحاد المغربي للشغل في بيانها يوم 18 أكتوبر من «تكتل القوى الحية ببلادنا من أحزاب سياسية وحركة نقابية وجمعيات حقوقية ومجتمع مدني... لوقف محاولة الإجهاز على حق الإضراب» فقد بقي حبرا على ورق، على غرار جمل «نضالية» متواترة في بيانات القيادة.

لم تدافع الحركة النقابية المغربية يوما عن الحرية النقابية بإضراب خاص له مطلب دقيق، ما خلا الإضراب الذي شنه الاتحاد المغربي للشغل يوم 5 يونيو 1958 ضد مرسوم 8 فبراير 1958 المعاقِب للموظف المضرب. وإن بقاء هذا المرسوم، رغم وعود متكررة بإلغائه، وعدم إسقاط النصوص القانونية الأخرى القامعة للحريات النقابية بنضال إضرابي، لهو أبلغ تعبير، من جهة عن البون الشاسع بين الاتحاد العمالي قبل 65 سنة وما بات عليه اليوم، ومن جهة عن حجم المهام على طريق بناء حركة نقابية مكافحة تعيد الوصل بالمقدرة النضالية لسنوات البداية.

ويدل السياق الراهن، ومجمل سلوك القيادات النقابية، أن الدعوات إلى النضال، بما فيه الإضراب العام، مجرد كلام ضغط، ومناوشة باردة في أحسن الأحوال، ستُبطلها أدنى التفاتة من الدولة «للعودة إلى طاولة الحوار»، وسيكون أيضا من نتائج هذه الالتفاتة تجميد جبهة الك.د.ش، كما حصل للجبهة الاجتماعية المستكملة خمس سنوات بعد شهر.

كل ما تقوم به القيادات النقابية تظاهر بمعارضة قانون قامع لا يمكن لأي عامل أو عاملة أن يشكر عليه القيادات النقابية، لأنه سيضع مزيدا من القيود في أيدي الشغيلة وأرجلهم لتفعل بهم البرجوازية ما تشاء مما سيرفع أرباحها. وهذا التظاهر كلام بيانات، و»تحركات» باردة، في آخر لحظة ضد هجوم اتضحت شراسته قبل أكثر من عشرين سنة. هذا كله لتسجيل موقف معارض قولا، فيما هو مساير فعلا. إننا إزاء إخراج يسعى إلى الإيحاء بوجود مواجهة، هي غير قائمة في الواقع. وسيختتم هذا الإخراج بالاحتجاج العظيم داخل مجلس المستشارين، وحتى بالانسحاب من جلساته، وبطوى الملف، ويبدأ مسلسل زج الشغيلة، وأولهم المنظَّمون في تنسيقيات، في السجون بمبرر خرق مقتضيات قانون الإضراب.

هكذا هو الأمر، وهل من ساذج ينتظر أن تعلن القيادات تأييدا صريحا لقانون قمعي. وقد سبق على كل حال أن تصرفت على نفس النحو المتظاهر بالاعتراض في ما يخص ما سمي «إصلاح تقاعد الموظفين» الذي تجرعت الشغيلة ثماره المرة.

ستدخل الحركة النقابية مع قانون المنع العملي للإضراب عهدا جديد، وستعيش وضعا صعبا مع ما سيفتح هذا القانون من باب عريض لهجمات سبق للبيروقراطيات النقابية أن وافقت على بعضها (في اتفاق 30 أبريل 2022: الهشاشة في مدونة الشغل ونسف ما تبقى من مكاسب التقاعد)، وتساير بلا شك الباقي: قانون النقابات وزحف الخوصصة، ومجل السياسية النيوليبرالية المعادية للطبقة العاملة وعامة المقهورين/ات.

قد يحتاج الأمر وقتا وجهودا جبارة، لكن لا مناص من انتشال الحركة النقابية المغربية من المستنقع الذي أوصلتها اليه البيروقراطيات النقابية، وذلك بالتصدي لمواطن الضعف ذات السبب الموضوعي منها والذاتي أيضا، آنفة الذكر:

أولا: جهود تنظيم الشغيلة الذين تدفعهم شدة الاستغلال وقساوة ظروف العمل وانهيار القدرة الشرائية إلى البحث عن سبل للمقاومة، ولا أدل على هذا من حراك التعليم وانتفاض شغيلة الزراعة المقهورين، رجالا ونساء يوم 25 فبراير بسوس، والآتي أعظم.

ثانيا: الدفاع عن علة وجود النقابة بما هي أداة نضال عمالي ضد البرجوازية ودولتها، لا «شراكة اجتماعية»، ولا اندماج مع الدولة: استقلال طبقي للذود عن حقوق الشغيلة ومكاسبهم، بطرق تنظيم ونضال ديمقراطية حتى النهاية.

خارج هذا الخيار، المفعم بحظوظ النجاح إن كُرست له الجهود الجماعية للأوفياء لمصلحة الشغيلة الطبقية، لن تسير طبقتنا سوى إلى مزيد من التردي الاجتماعي و الاستعباد السياسي.

هذا منظورنا، رفعنا رايته، جريدة المناضل-ة- منذ عقدين، وسنبقى رافعينها حتى النصر او الموت تحتها.

وفي الآن تتجه جهودنا لمساندة أي خطوة عملية ضد قانون منع الإضراب، أيا كان الجهة الداعية لها طالما كانت موجهة للقواعد النقابية: مع القاعدة النقابية دفاعا عن وجود النقابة المهدد بقانون الإضراب.

برلمانُ الملك والرأسماليين

بقلم، ازنزار

في 25 يوليوز 2024 انتهت السنة التشريعية -2023 2024، التي اختتمت النصف الأول من الولاية التشريعية الحادية عشرة -2021 2026. ألقى رئيسا غرفتي البرلمان (النواب والمستشارين) خطابا لجرد حصيلة تلك السنة التشريعية.

من يرأس غرفتي البرلمان؟

* **النعم ميارة**

يرأس النعم ميارة غرفة مجلس المستشارين. انتُخب إلى مجلس المستشارين منذ 2009 باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. إنه عضو بارز في حزب الاستقلال وفي نفس الوقت الكاتب العام لنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، هذه النقابة التي لم يتورَّع موقعها على الانترنت عن نعتها بـ «الذراع النقابي لحزب الاستقلال»، وقبل أن يكون كاتبَها العام كان كاتبا إقليميا للجامعة الوطنية لموظفي وأعوان الجماعات المحلية بإقليم العيون.

هكذا إذا بدل أن يُمثِّل النعم ميارة من انتخبوه من «العُمَّال والعاملات» داخل مجلس المستشارين، أصبح «ذراعا» لحزب برجوازي مَلَكي داخل إحدى مؤسسات واجهة الاستبداد. وليس عبثا أن يكون مُستهَلُّ خطابه في ختام السنة التشريعية كالتالي: «وخير ما أستهل به كلمتي في هذا المقام، هو تقديم أسمى آيات الولاء وأصدق عبارات الإخلاص للسدة العالية بالله، جلالة الملك محمد السادس حفظه الله...»، وفي نفس الوقت أعرب عن ارتياحه وسعادته لما تحقق من منجزات لصالح الرأسماليين: «ما تحقق لبلادنا المباركة من مكتسبات ثمينة ومنجزات قَيمة رصعت المسيرة التنموية المتواصلة على جميع الأصعدة تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس...»؛ «تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لا سيما في مجال التسريع الصناعي من خلال مشروع القانون رقم 56.23 الذي يهدف إلى الملاءمة مع أحكام القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار».

أما الطبقة العاملة ومجمل فقراء البلد فقد نثر ميارة جُملا عن الفتات المسمى «حماية اجتماعية»: «مشروع قانون رقم 21.24 بسن أحكام خاصة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور». وكونه كاتبا عاما لـ«منظمة عمالية/ الاتحاد العام للشغالين بالمغرب»، فقد تناول موضوع «الحوار الاجتماعي» من زاوية كونه «رافعة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني»، أما عبارة «النهوض بأوضاع الشغيلة»، فليست إلا فتاتَ زيادات تقايض بها الدولة الهجوم على مكاسب تاريخية جبارة، وضمنها ما ضمَّنه ميارة في كلمته: «تعديلات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية».

* **رشيد الطالبي العلمي**

يرأس الطالبي العلمي غرفة مجلس النواب، وقد سبق له أن ترأس فترة من رئاسة هذا المجلس في الولاية التشريعية -2011 2016. قيادي في حزب التجمع الوطني للأحرار وكان رئيسا لفريقه النيابي داخل مجلس النواب (2009). هذا الحزب الذي أُسِّس في أكتوبر 1978 من طرف صهر الحسن الثاني، أحمد عصمان، ومذاك كان هذا الحزب دوما أداةَ «تدخِّل الدولة في الحياة السياسية، أي في لعبة برلمانية مصنوعة ومتحكَّم بها، ولصنع حكومة واجهة لتنفيذ سياسة تقررها الدائرة القريبة من الملك».

الطالبي العلمي، ليس كميارة مجرد ممثل سياسي لأرباب العمل، بل هو رأسماليٌّ وخبير دولي لدى الوكالات والأبناك المُقرِضة، أدار وأسس عدة شركات استثمارية بكل من الدار البيضاء وتطوان. وفيه تجتمع صفات السياسي الرأسمالي والمَلكي.

وبدورِه أفردت كلمته متسَّعا كبيرا للثناء على المؤسسة المَلكية ودورها في توفير مُثلى الشروط لازدهار طبقة الرأسماليين متحدثا عن «المُنجَز الإنمائي... الذي تُحققه بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزَّهُ الله، وتجسيدا لرؤيته الحصيفة».

أردف الطالبي العلمي أيضا مكاسب الرأسماليين (ما تحقق من تقدم اقتصادي وتجهيزات أساسية ومشاريعَ مهيكِلةٍ)، بالحديث عن الفتات الموجَّه لتسكين آلام الكادحين- ات (الإعْمال الناجع والفعال والسريع للدولة الاجتماعية بمختلف مداخلها).

البرلمان المغربي بغرفتيه هو واجهة الاستبداد لخدمة الرأسماليين وخداع الكادحين، وقد وصفه عبد الحق حيسان، عندما كان مستشارا باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل مجلس المستشارين، وصفا بليغا، بقول: «سيكون ممثلو أرباب العمل أكثر، هؤلاء الذين منحهم دستور 2011 فريقا من ثمانية أعضاء. كما نجح أرباب العمل في الانتخابات الجماعية، وأكيد ستزداد نسبتهم في مجلس المستشارين. وأكيد سيدافعون عن مصالحهم في هذه المؤسسة التشريعية». أما موقع ممثلي الطبقة العاملة فقد عبر عنه حيسان بقول: «وبتجربتي الخاصة داخل المجلس كنت ألاحظ كيف أن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر».

السواد الأعظم لمحتلي مقاعد البرلمان مَلكيون وممثلون للرأسماليين، وأقلية قليلة معارِضة لكنها تطالب بمَلكية من طينة أخرى: ملكية أقل تسلطا سياسيا واقتصاديا، تُطلِق عليها مَلكية برلمانية. لا وجود لممثلي الشعب المدافعين عن ديمقراطية ناجزة وكاملة حيث الشعب يختار شكل الحكم الذي يريد، وليس الذي فُرض عليها فرضا.

برلمان رهن الإشارة

في يناير 2024 احتفل البرلمان المغربي بذكرى الستين لتأسيسه، وتغنت الرسالة المَلكية وممثلو الاستبداد ومثقفوه بمنجزات هذه المؤسسة، وعلى رأسها توسيع صلاحياتها، أو بتعبير رشيد الطالبي العلمي في خطاب اختتام السنة التشريعية -2023 2024: «وإنه لمن الطبيعي أن يكونَ المجلسُ في قلب هذه الديناميات الوطنية مُضطلِعًا بمسؤولياتِه، ممارسًا لاختصاصاتِه الدستورية». هذه الذكرى التي جرى تطويقها برسالة مَلكية حَدَّدت الإطار الذي لا يجب أن يتعداه عمل البرلمان. وهو ما عبرت عنه كلمة رشيد الطالبي العلمي، بقول: «لقد شكلت هذه الرسالة الملكية السامية خريطةَ طريق، ومرجعًا نستلهمُ منه في تجويدِ أعمالِنا...».

الملكُ إذن هو مصدر التشريع الأساسي وليس البرلمان، وهذا الأخير محكوم، بحكم قوة الواقع والقانون، بالامتثال لأوامر الملك الخادم لمصلحة الرأسماليين، الذين يشكل هو ذاته أغناهم وأقواهم. ولا يتبقى للبرلمان سوى تنفيذ إرادة الملك تلك، وهو ما تضمنته بصريح العبارة كلمة النعم ميارة: «فكما أكد جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية التي نختتمها اليوم، يبقى دور البرلمان كبيرا في تنزيل المشاريع والإصلاحات الكبرى».

في تخليد الذكرى الستين لتأسيس البرلمان، لم يخجل أحد الأكاديميين من مدح تخلي المؤسسة البرلمانية عن صلاحياتها التشريعية لصالح المؤسسة التنفيذية (حكومة الواجهة)، وهو مناقضٌ كليا لأية ديمقراطية حتى تلك التي نافح عليها ممثلو البرجوازية الأوائل المدافعون عن فصل السلط، أما ممثلو البرجوازية الحاليين فإنهم لا يتورعون عن التغني

التتمة صفحة 04

تتمة الصفحة 03

بعدم الفصل ذاك؛ إذ قال الطالبي العلمي عن ذلك مسميا إياه «تعاونا وتكاملا بين السلط»، وأسماه النعم ميارة «مسلسل التعاون والتنسيق». استئثار الجهاز التنفيذي بالتشريع أمر أقره مجلس المستشارين ذاته في تقريره له تحت عنوان «ربع قرن من الإنتاج التشريعي بقول: «إن الإنتاج التشريعي الضعيف للبرلمان معطى بنيوي مرتبط بالمؤسسة البرلمانية ككل، في علاقتها بالجهاز الحكومي، وليس مرتبطا بأي غرفة من الغرفتين، خصوصا إذا استحضرنا أنه لا يتم استكمال المسطرة التشريعية لمقترحات القوانين إلا إذا أبدت الحكومة الموافقة المسبقة عليها، رغم أن الدستور لا يشترط ذلك».

حرص على استقرار اجتماعي عماد إنماء أرباح الرأسماليين

في ديسمبر 2019 أصدر بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن «الثروة الإجمالية ما بين 1999 و2023»، ويحمل عنوانا فرعيا: «الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف». دافع التقرير عن فكرة «محدودية مؤشر الناتج الداخلي الخام» الذي «لا يعتمِد كوحداتٍ للقياس سوى على التدفقات النقدية»، وأورد «مقاربة جديدة» تنتقل من «منطق التدفق إلى منطق المخزون»، مقاربة تعتمد على «عناصر جديدة، كالقِيم (التماسك الاجتماعي، الثقة... إلخ)».

ركزَّ التقرير بشدة على ما يشكِّل أهم مؤهِّل للمغرب: «استقرار سياسي في سياق إقليمي مضطرب». وبالنسبة للتقرير يحتاج هذا «الرأسمال اللامادي» المتمثل في «الاستقرار، إلى دعمه عن طريق.. تحسين المشاركة السياسية»، وأفردَ للأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية والمجتمع المدنية مهمة الإسهام في «تعزيز هذا الرأسمال والمساهمة في التنمية، وكذا من أجل أفضل توزيع للثروة الوطنية».

ورد هذا الإصرار على «التماسك الاجتماعي» في الكلمة الختامية لرئيس مجلس النواب: «إن التحديات التي نعمل على رفعها، والرهانات التي نريد تحقيقها، والأوراش الكبرى الجاري تنفيذها والمتوجهة إلى المستقبل، تتطلب مزيدا من التماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني في إطار الاختلاف...».

أما خطاب الملك أمام البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (أكتوبر 2024) المخصَّص حصرا لتطورات «قضية الصحراء»، وكانت فكرة «التلاحم الوطني والتماسك الاجتماعي» اسمنت ذاك الخطاب: «إن ما حققناه من مكاسب، على درب طي هذا الملف، وما تعرفه أقاليمنا الجنوبية من تنمية اقتصادية واجتماعية، كان بفضل تضامن جميع المغاربة، وتضافر جهودهم، في سبيل ترسيخ الوحدة الوطنية والترابية».

برلمانُ الملك والرأسماليين

بقلم، ازنزار

ليس هذا إلا صدى دائما لأسطورة توافق الملكية وقوى الشعب الحية التي طالما كررتها أحزاب الحركة الوطنية منذ ثلاثينيات القرن الماضي حتى الآن، وسطا عليه رشيد الطالبي العلمي بقول: «... الإصلاحات الكبرى في المغرب، كما يؤكد ذلك التاريخ، أُنجزت دوما بالتوافق والإشراك والتنافس الشريف، وليس بالتقاطب». لكن في الواقع هو توافق لم يُنتج سوى تكريس الاستبداد وتعزيز اقتصاد الرأسماليين وإفقار الغالبية العظمى من الشعب.

تشكل كل هذه الأساطير (التلاحم الوطني، التماسك الاجتماعي، التوافق... إلخ) سموما أيديولوجية لإفساد وعي الطبقة العاملة وفقراء الشعب. فهي سلاح لنزع سلاح الشعب وجعله يثق في من يستغِلَّه ويقمعه، وهي أدوات لقصف أذهان «عمالٍ فقراء لوعي فقرهم»، على حد تعبير الشهيد عبد الله موناصير، وجعلهم محكومي الارتباط بدولة الرأسماليين وممثلها الساسي الحالي: الملكية.

ما يحتاجه عمال-ات المغرب وكادحوه-اته هو الوعي العميق باستعصاء حل التناقض القائم بينهم-هن وبين الرأسماليين والاستبداد الذي يحكم باسمهم. الوعي بأن مؤسسة البرلمان ليست لخدمة مصالحهم-هن، بل لخدمة مصالح الرأسماليين، وعلى أبعد تقدير، وبتعبير كارل ماركس، مؤسسةٌ دورها هو «البت مرة كل ثلاث أو ست سنوات في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة المسيطِرة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان»، أعضاء الطبقة المسيطرة هؤلاء الذين ينظرون بازدراء واحتقار إلى من ترسلهم الطبقة العاملة لتمثيلها في البرلمان، أو كما قال عنهم عبد الحق حيسان: «إن من يتكلم باسم الطبقة العاملة في هذه المؤسسة يبدو وكأنه قادم من كوكب آخر».

من أجل ديمقراطية كاملة وناجزة

يظل البرلمان حتى في أكثر الدول ديمقراطية (ديمقراطية برجوازية) ساحة لتنافس وتدافع أحزاب نفس الطبقة البرجوازية لاقتسام وإعادة اقتسام غنيمة المقاعد داخله وداخل الدواوين الوزارية وغيرها من مناصب، مع «بقاء أسس النظام البرواجزي هي هي»، كما قال لينين عن ذلك بحق في كتاب «الدولة والثورة».

لكن نقد «البرلمانية» لا يعني رفضَ استعمالها، ليس للكذب على الكادحين-ات بأن العمل داخلها سيحسن بالتدريج أوضاعهم-هن داخل نفس المجتمع أو بأن مراكمة الإصلاحات بالتدريج سيلغي نظام الاستغلال برمته. يستعمل الثوريون البرلمان منصة للتحريض، لأن أنظار الشعب تظل معلَّقة به، ولأنه يشكل واجهة الاستبداد وإحدى آليات حكمه. ورغم أنه مجرد واجهة، أو بالأحرى لذلك السبب، فإن مؤسسة البرلمان تعطي الانطباع بوجود حياة سياسية حقيقية في البلد، ما يُسهم في خداع الكادحين-ات. لذلك، وما دام ليس بالإمكان حاليا إحلال مؤسسات أكثر شعبية وأكثر ديمقراطية محل البرلمان، يظل استعمال هذا الأخير مهمة الثوريين-ات الآنية، إعدادا لليوم الذي سيتمكن فيه الشعب (الطبقة العاملة وفقراء البوادي والمدن) من بناء مؤسسات طبقية بديلة.

بالنسبة لإرث ماركس في هذا الموضوع فهو واضح، أثبته التاريخ عمليا ونظريا: «المَخرج من البرلمانية ليس بطبيعة الحال في إلغاء المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي، بل في تحويل المؤسسات التمثيلية من ندوات للثرثرة إلى مؤسسات «عاملة». فقد سبق لعبد الواحد الراضي أن أورد في كتابه «المغرب الذي عشته» ما يفيد أن أعضاء البرلمان كانوا واعين بأن وظيفتهم هي «استغراق الوقت الذي يحتاجونه في الكلام» و«الغرق في روتينية جلسات البرلمان وأعماله». ذاك الكلام وهذا الروتين يُخفيان عمل الدولة الحقيقي الذي يجري وراء الكواليس وتقرره وتنفذه اللجان الملكية والدواوين الوزارية.

لا يدافع الماركسيون عن إلغاء الانتخابات والمؤسسات التمثيلية، بل عن تمثلية مناقضة كليا وجوهرا للبرلمانية البرجوازية. يدافع الماركسيون الثوريون عن مؤسسات يتوجب فيها على من انتخبهم الشعب أن يعملوا هم أنفسهم، أن ينفذوا قوانينهم بأنفسهم، أن يتحققوا بأنفسهم من نتائجها العملية، أن يقدموا الحساب مباشرة لناخبيهم، وأن يكونوا قابلين للعزل إذا ما نقضوا ما انتخبهم الشعب من أجله.

ممثلون للشعب حقيقة، وليس محتالون يتقاضون من المالية العمومية «رشاوي» تسمى تعويضات، وتبلغ أرقاما فلكية: خصص مجلس النواب 511.090.000 درهم لدعم المهام، وتخص الدعم والمساندة لتوفير كل الوسائل والتجهيزات الضرورية لقيام المجلس بمهامه.

على ممثلي الشعب ألا يتقاوضوا أكثر من راتب عامل مأجور مؤهَّل، وهو تقليد افتتحته كومونة باريس (أول دولة عمالية في التاريخ): «ومن فوق إلى أسفل، ابتداء من أعضاء الكومونة، كان يتعين أداء الخدمة العامة لقاء أجرة تساوي أجرة عامل».

تحتاج هذه الديمقراطية إلى قوة طبقية قادرة على تحقيقها. فالأحزاب الممثلة للبرجوازية المستاءة من احتكار الملكية للسلطة وفرص الاغتناء الاقتصادي، أقصى ما تتمناه هو توافق مع الملكية من أجل مؤسسات بصلاحية واسعة (حكومة وبرلمانا) واقتصادٍ لا تتدخل فيه المَلكية مستقوية بموقعها السياسي.

الطبقة العاملة مدعومةً بكادحي-ات القرى والمدن هي القوة الطبقية الوحيدة القادرة، ليس فقط على انتزاع الديمقراطية والحرية السياسية، ولكن أيضا على إزالة كل أساس للاستبداد: أي الرأسمالية، وتدميرها وبناء مجتمع المنتجين المتشاركين الأحرار محلها.

الإمبريالية المتغيرة

بقلم بيتر دروكرPeter Drucker*

اتخذت الإمبريالية، منذ 24 فبراير 2022 يوم غزو روسيا أوكرانيا، مظهرا مغايرا. ليست هذه مرة أولى، فمنذ نشأتها في أواخر القرن التاسع عشر، غيرت الإمبريالية مرات شكلها على نحو كبير.

حدثت تحولات كبيرة عقب الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى بموازاة صعود العولمة النيوليبرالية القوي في الثمانينيات، لتفضي إلى «العولمة المفرطة» السائدة تقريبامن 1995 إلى 2008. وفي كل مرة، جرى وضع سمات الإمبريالية التي اعتبرها الماركسيون مركزية موضع تساؤل. وها هو ذا الأمر يحدث الآن مجددا.

أدت كل حقبة من تطور الإمبريالية إلى ظهور نقاشات سياسية حاسمة وانقسامات داخل اليسار: حول «النزعة الدفاعية» مقابل «النزعة الانهزامية» في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم في أثناء الحرب العالمية الثانية، وحول الموقف تجاه حروب التحرر الوطني إبان الحرب الباردة، وبشأن إعادة صياغة مفهوم الإمبريالية وقد باتت «إمبراطورية» في حقبة العولمة النيوليبرالية.

وثمة اليوم، مع الحرب في أوكرانيا، نقاشات حول العقوبات ضد روسيا، وإرسال أسلحة إلى أوكرانيا، والمواقف المتخذة من توسع الناتو (الآن وسابقا). كما توجد قضايا مماثلة محتملة تلوح في الأفق حول صراع الصين وتايوان.

لن أسعى إلى معالجة كل هذه القضايا في هذا التمهيد. وسأترك معظم الأسئلة المحددة حول روسيا والصين للمحاضرات الثلاث الأخرى: بيار روسيه Pierre Rousset عن نهوض الصين، وحانا بيريكود Hanna Perekhodal وكاثرين ساماري Catherine Samary بصدد أوكرانيا، وإيليا ماتفيفIlya Matveev عن روسيا. (رغم أنني لن أستطيع الامتناع عن قول أمر أو اثنين بشأن هذه المسائل).

سأركز على الأسس النظرية والتاريخية العامة. سأطرح، عبر تناول كل مرحلة من مراحل الإمبريالية السابقة، بعض الطروحات حول خصائص تلك المراحل السابقة التي لا تزال مستمرة اليوم وتلك التي انتفت. وبما أن المحاضرات الثلاث الأخرى لن تركز على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن هذه ستولي اهتمامًا خاصًا للإمبريالية الأمريكية والأوروبية–اللتين لم تختفيا بالتأكيد!

نقاط رئيسية

توخيا لوضوحِ ما سأطرح ، اسمحوا لي بعرضِ بعض النقاط الرئيسية .

أولاً، ماذا يقصد الماركسيون بالإمبريالية؟ الحرب والغزو سابقان للإمبراطوريات الاستعمارية في القرن التاسع عشر، وللحرب الباردة، وللعولمة النيوليبرالية. حتى أن موجة التوسع العالمي الأوروبي الأولى، التي أطلقتها البرتغال في القرن الخامس عشر وإسبانيا في القرن السادس عشر، سبقت الرأسمالية. وحتى غزو بريطانيا للهند وفرنسا للجزائر لا يُطابقان، رغم كونهما فعل دول رأسمالية، عددا من خصائص رئيسية للإمبريالية كما حددها الماركسيون نظريا لاحقا.

توخيا لصيغة غاية في التركيب: منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، اتسم التوسع العالمي الأوروبي ثم الأمريكي واليابابي، كما حلله ماركسيون عديدون، بتغلغل أعمق جدا للعلاقات الرأسمالية في الإنتاج والتجارة والاستثمار في المناطق المحتلة، وبهيمنة مباشرة أكثر للشركات الرأسمالية القائمة في البلدان المهيمنة، أي «الكارتلات» و»التروستات» في زمن لينين، والشركات متعددة الجنسيات والبنوك اليوم.

إنها خصائص النظام الإمبريالي الرئيسية، ولو أنها تحورت جذريا عدة مرات في القرن ونصف القرن الماضي. إذن ما هي خصوصية إمبريالية اليوم؟ إننا نشهد الآن، قياسا بسنوات الحرب الباردة أو بفترة العولمة المفرطة، اشتداد عدم الاستقرار وأزمات متواترة واضطرابات جيوسياسية. ومع ذلك، باتت الإمبريالية اليوم، أكثر مما كانت في سنوات الحرب الباردة – حين كانت تتواجه القوى العظمى الرأسمالية وغير الرأسمالية- نظامًا عالميًا حقًا .وباستثناء دول قليلة معزولة مثل كوبا وكوريا الشمالية، أصبحت كل الدول الآن رأسمالية أساسا. وهكذا يمكن ويجب تحليل الرأسمالية العالمية ككل. هناك تناقضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا، لكنها تبقى جزءًا لا يتجزأ من هذا الكل.

إن هذا التحليل أساس نظري لموقف سياسي، أي لسياسة مناهضة للاصطفافية، أي سياسة تُعارض كل نزعة اصطفافية. لا توجد، ضمن هذا النظام العالمي الإمبريالي، قوة عظمى «معادية للإمبريالية»، أي لا توجد قوة عظمى تقاوم الدينامية الكلية للرأسمالية المعولمة. هذا يعني وجوب الإقرار بواقع الإمبريالية الروسية والصينية وأن نعارضهما بعناد، دون اعتبارهما أهون الشرور، لأنهما أساسا جزء من نفس الشر العالمي. وفي الآن ذاته، يجب أن نظل نعارض بشدة الإمبرياليات الأمريكية والأوروبية واليابانية، رافضين اعتبارها أهون الشرور–حتى على المستوى الإقليمي أو المحلي، على سبيل المثال في أوكرانيا. بعبارة أخرى، يحتاج تحليلنا إلى إرساء أسس سياسة ثورية مستقلة عن كل الإمبرياليات.

أهمية تحليل لينين

بداية، اسمحوا لي بالعودة إلى المصدر. ما يعني بنظري العودة إلى لينين. رغم أن لوكسمبورغ وبوخارين وهيلفردينغ وآخرين أضافوا إسهامات هامة منذ أكثر من قرن إلى الفهم الماركسي للإمبريالية، أود أن أؤكد على أفكار رئيسية عدة لدى لينين أراها لا تزال صالحة اليوم.

أولاً، فَهم لينين الإمبريالية (على غرار ماركسيي آخرين في عصره) على أنها واقع اقتصادي أساسا. والاستعمار والنزعة العسكرية خاضعان في تحليله لذلك الواقع الاقتصادي.

ثانيًا–أدرك لينين عدم تجانس مختلف الإمبرياليات، وهذا عنصر غالبا ما جرت الاستهانة به. فعلى سبيل المثال، كانت الإمبريالية القيصرية في زمن لينين ضعيفة اقتصاديًا، وبالتالي معتمدة بصورة

التتمة صفحة 06

تتمة الصفحة 05

الإمبريالية المتغيرة

بقلم بيتر دروكر Peter Drucker*

خاصة على القوة العسكرية لحماية هيمنة رأس المال الروسي الاقتصادية في الإمبراطورية القيصرية.

كانت الرساميل البريطانية والألمانية والأمريكية قوية اقتصاديًا بما يكفي لممارسة سلطة تتجاوز حدود الدول التي سيطرت عليها؛ وكان هذا أقل صحة في ما يخص رأس المال الروسي. كما أنه أقل صحة اليوم بالنسبة لروسيا بوتين. أما الصين، فعلى الرغم من قوة اقتصادها وحيويته، تستوجب إمبرياليتها دورا قويا بصورة استثنائية للدولة وللحزب الحاكم.

ومن المفارقات أن الرأسمالية الصينية تدين بالكثير من مرونتها للثورة المناهضة للرأسمالية التي شكلت تلك الدولة وذاك الحزب الحاكم .ويقع الاتحاد الأوروبي على الطرف النقيض من الطيف الإمبريالي الروسي، حيث أن قوته الاقتصادية لا تتناسب مع إمكانياته العسكرية. ما يعني أن بإمكان الاتحاد الأوروبي تبني موقف سلمي ظاهريا بشأن أوكرانيا دون خفض سلطته الاقتصادية عليها.

ومع ذلك، يمثل الاتحاد الأوروبي عملاقا بأقدام من طين. فهو لا يزال، عسكريا، يعتمد إلى حد كبير على المقدرات الأمريكية- حاملات الطائرات، على سبيل المثال- لمد قوته العسكرية إلى مناطق أخرى في العالم، أو حتى إلى حد ما داخل أوروبا. هكذا، بينما تمارس أوروبا سلطة اقتصادية إمبريالية متجاوزة لحدود الاتحاد الأوروبي، تظل تابعة للولايات المتحدة كي تدعم تلك السلطة الاقتصادية عسكريًا.

النقطة الأساسية هنا هي أن لينين، إذ كان يحلل الفروق بين الولايات المتحدة وروسيا القيصرية، وصفهما بالإمبرياليتين. يجب أن نفعل الشيء ذاته اليوم بخصوص كل القوى الإمبريالية المختلفة.

ثالثًا، كان لينين يميز الإمبرياليات الراسخة، التي تركز على الدفاع على الوضع القائم، عن الإمبرياليات الصاعدة الأشد عدوانية مثل ألمانيا. ورفض مع ذلك، إبان الحرب العالمية الأولى، اعتبار القوى الأكثر رسوخًا، مثل بريطانيا وفرنسا، أقل إمبريالية- وهو عين موقف تروتسكي في ما يتعلق بالحرب العالمية الثانية.

رابعًا، كان لينين يعتبر أن الخط الفاصل الرئيسي في العالم هو القائم بين جميع القوى الإمبريالية من جهة والبلدان والمناطق التي تسيطر عليها الإمبريالية من جهة أخرى. لقد رأى في هذا انقسامًا بنيويًا، قائمًا على علاقات إخضاع اقتصادي دائمة: وضعٌ مهيمن للقوى الإمبريالية في السوق وفي المجال المالي، وحصولها المميز على المواد الأولية، الخ. وكان هذا بشكل أساسي انشطارا اقتصاديًا وليس قانونيًا. أي أن البلدان المستقلة شكليا، مثل الصين وبلاد فارس والمكسيك، التي كان لينين يسميها «شبه مستعمرات»، كانت دوما تحت هيمنة الإمبريالية.

ينطبق هذا التحليل اليوم على أوكرانيا. تدافع أوكرانيا عن سيادتها الوطنية في الحرب الحالية. ومع ذلك، أجبرتها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لعام 2015، والتي أنهت حقبة كانت فيها أوكرانيا في وضع توازن بين روسيا والاتحاد الأوروبي، على فتح سوقها أمام صادرات الاتحاد الأوروبي واستثماراته. كما ألزم الاتفاق أوكرانيا بتبني جملة قواعد أوروبية ليس لها، كدولة غير عضو، أي مشاركة في صياغتها. وهذا يجعلها في الأساس شبه مستعمرة للاتحاد الأوروبي. وفي دفاعها عن استقلالها، تدافع أيضًا عن مجال النفوذ الاقتصادي للاتحاد الأوروبي

يتجلى الشرخ الهيكلي بين الدول الإمبريالية والدول التابعة اليوم أيضًا في تأثير حرب أوكرانيا العالمي. تسبب الحرب أوجه معاناة في بلدان كثيرة. على سبيل المثال، سيعاني الأوروبيون، وخاصة العمال والفقراء، بشدة من ارتفاع أسعار الطاقة هذا الشتاء. لكن العواقب على الدول التابعة أكثر تدميراً بكثير . جرى، طيلة عقود عديدة، تدمير الإنتاج الغذائي الوطني في بلدان عديدة تابعة بسبب العولمة النيوليبرالية، خاصة في «الفِناء الخلفي» للاتحاد الأوروبي في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ حيث فرضت أوروبا نفسها كمُصَدِّر زراعي ضخم. لم يعد بمقدور شعوب البلدان التابعة اليوم تَحمُّل تكاليف الغذاء في عالم محروم من الحبوب الأوكرانية. سوف يموت الناس جوعًا، فيما يدمر الاحتباس الحراري- هذه النتيجة الأخرى لاقتصاد عالمي غير عادل بشكل رهيب- الزراعة بالفعل في بلدان عدة من الجنوب.

المقاومة تقدمية

نقطة أخيرة متعلقة بتحليل لينين- وهي نقطة سياسية رئيسية. كان لينين يرى أنه كلما ظهرت مقاومة مستقلة للهيمنة الإمبريالية في بلد مسيطَر عليه، تكون تلك المقاومة تقدمية وجديرة بالدعم. حول هذه النقطة، اختلف مع حجة روزا لوكسمبورغ التي مؤداها أن حركة اشتراكية ثورية دون سواها هي ما يمكن، في عصر الإمبريالية، اعتباره مستقلا حقًا عن كل الإمبرياليات.

كان هذا رهان نقاش لينين ولوكسمبورغ بشأن الانتفاضة الإيرلندية عام 1916. دعم لينين المتمردين الإيرلنديين ضد الإمبريالية البريطانية، وكان سيساندهم، حتى لو تزودوا بأسلحة من ألمانيا، لأنه كان يرى تمردهم مستقلا في الممارسة العملية عن كل قيادة خارجية من قِبل أي قوة إمبريالية .ولم تكن ثمة أية مقارنة ممكنة بين وضع المتمردين الإيرلنديين عام 1916 ووضع الحكومتين الصربية والبلجيكية، اللتين احتُلت كل أراضيهما تقريبا بسرعة من قِبل ألمانيا والنمسا- المجر، وبالتالي كانت قراراتهما خاضعة إلى حد كبير لأوامر الجيش البريطاني والفرنسي.

هذا المنطق ذاته هو أساس دعم الماركسيين اليوم لأوكرانيا في كفاحها ضد الإمبريالية الروسية، رغم حصولها على أسلحة من دول الناتو. على الرغم من كل عيوبه السياسية، يتمتع زيلينسكي اليوم بحرية مناورة تستبعد اعتباره مجرد عميل للناتو. في هذا الصدد، إن كان زيلينسكي في التحليل الأخير يمينيًا نيوليبراليًا- يسعى للتوفيق بين المصالح الإمبريالية ومصالح الأوليغارشيين الأوكرانيين، ولا سيما ذاك الذي كانت إمبراطورية الإعلامية وراء خلق هو ذاته- أي زيلينسكي- فإنه ليس، مع ذلك، صنيعة اليمين المتطرف الرجعي،

التتمة صفحة 07

تتمة الصفحة 06

الإمبريالية المتغيرة

بقلم بيتر دروكر Peter Drucker*

رغم تخيلات بعض اليساريين الذين يتحدثون عن «سلطة فاشية» في أوكرانيا. بهذا المعنى، يمكننا أن نكون أقل ترددا بشأن الانتصارات الأوكرانية في ميدان المعركة مقارنة بانتصار طالبان على الإمبريالية في أفغانستان، على سبيل المثال. كانت هزيمة طالبان بحكومة وجيش أفغانيين صوريين يائسة تماما. في المقابل، ليست المقاومة الأوكرانية بتاتا ميؤوسا منها بأي حال من الأحوال، لأن الحكومة الأوكرانية ليست من نوع الأنظمة العميلة هذه.

لا أوهام بشأن الناتو

عند تناولنا المراحل اللاحقة من الإمبريالية- الحرب الباردة وفترة العولمة النيوليبرالية- يمكننا الإشارة إلى نقاط سياسية مهمة أخرى.

بعد عام 1945، لم تعد إحدى السمات المركزية للإمبريالية كما حللها لينين صحيحة. كان لينين يعتقد أن تضارب المصالح بين الرساميل المختلفة سيؤدي حتمًا إلى حروب بين الدول الإمبريالية. لم يحدث هذا بين عامي 1945 و1991. لم تكن هناك حرب بين الإمبرياليات يمكن مقارنتها بالحرب العالمية الأولى أو الثانية.

في الواقع، ظل التنافس الاقتصادي بين الإمبرياليات حقيقة ثابتة ومتنامية في فترة الحرب الباردة. الجديد هو دور الولايات المتحدة كضامن عسكري للنظام الإمبريالي ككل، في مواجهة قوى عظمى غير رأسمالية مثل الاتحاد السوفيتي والصين، وبوجه ثورات مناهضة للاستعمار في دول مثل فيتنام وكوبا التي أصبحت ثورات مناهضة للرأسمالية.

كانت الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى، القوة المركزية في الناتو مجسِّدة بذلك أحد أبعاد دورها العسكري العالمي. وليس الناتو حلفا «دفاعياً» سوى بمعنى دفاعه عن النظام الإمبريالي. وكان التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا الغربية جزءًا لا يتجزأ من دفاعها عن الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، رغم أن التزام واشنطن بالدفاع عن الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية كان مقترنا بسعي إلى توزيع الكعكة الاستعمارية بين جميع أعضاء ساحة اللعب الرأسمالية.

لقد استمر الدور العسكري المركزي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، وفي الواقع تخطى التحديات الرئيسية للرأسمالية بحد ذاتها. لا يزال الإنفاق العسكري للولايات المتحدة يمثل، حتى اليوم في عام 2022، ٪38 من الإجمالي العالمي. ولا يزال حلف الناتو اليوم أحد الأدوات العسكرية العالمية للولايات المتحدة.

كان التهديد العسكري السوفيتي لأوروبا الغربية أكبر بكثير في أواخر الأربعينيات مما هو التهديد الروسي لدول الاتحاد الأوروبي اليوم. كانت القوات السوفيتية موجودة في برلين وبراغ وفيينا، في حين جرى بسرعة تسريح القوات الأمريكية التي وصلت إلى أوروبا الغربية تحت الضغط الشعبي بعد عام 1945.

رغم الدمار الذي لحق الاتحاد السوفيتي إبان الحرب، كان التفوق العسكري التقليدي السوفيتي ساحقًا بعد ذلك. كان يُنظر إلى الاحتكار النووي الأمريكي (الذي انتهى عام 1949) على أنه أمر حيوي لوقف تقدم السوفييت في حرب جديدة، وكان يُنظر إلى الشيوعيين الفرنسيين والإيطاليين على أنهم طابور خامس قوي. لا يملك بوتين حتى بِصلاته مع اليمين الأوروبي المتطرف شيئا مماثلا اليوم.

كانت المعارضة الماركسية لتأسيس الناتو عام 1949، حتى بين الماركسيين المناهضين للستالينية، قائمة على فهم الطابع العالمي للنظام الإمبريالي. ولا يزال هذا صحيحًا حتى يومنا هذا. في الواقع، الأمر أكثر صحة اليوم، بعد أن صار حلف الناتو «خارج الحدود» بقصد تجنب «الإفلاس».

لا يشبه دور الناتو في أفغانستان من 2001 إلى 2022 دوره في الجزائر أو فيتنام أثناء الحرب الباردة. هذا من شأنه تسهيل معارضة الناتو اليوم- عندما يكون لانضمام السويد إلى الناتو، على سبيل المثال، عواقب مباشرة على اضطهاد الأكراد في تركيا. (يطالب نظام أردوغان بتسليم نشطاء أكراد من السويد).

تجدر الإشارة إلى استمرارية أخرى للحرب الباردة، متمثلة في العائد الاقتصادي الذي يدره الدور العسكري للولايات المتحدة على رأس المال الأمريكي. كان هذا واضحًا إبان الحرب الباردة، على سبيل المثال في عام 1985 عندما أقنع ريغان أوروبا أن تدعم التجارة الأمريكية بواسطة السماح بخفض قيمة الدولار، في مقابل ضمني يقضي بدفاع الولايات المتحدة عن أوروبا.

وكان الأمر واضحًا بعد الحرب الباردة، حين استفادت الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية والبريطانية مثل شل وشركة بريتيش بتروليوم من هزيمة صدام حسين على حساب شركات النفط الفرنسية والصينية، التي لم تدعم دولُها المجهودَ الحربي الأمريكي. واليوم، لا تزال الشركات الأمريكية تستفيد من مزايا في أوروبا الشرقية لم تكن لتتمتع بها لولا دور واشنطن العسكري في المنطقة.

العولمة وتحولاتها

باختصار: نحن نعيش، ولا نعيش، في العالم الإمبريالي الذي وصفه لينين. نعيش، ولا نعيش، في عالم الحرب الباردة.

هل ما زلنا نعيش في فترة العولمة النيوليبرالية؟ للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى تمييز العولمة النيوليبرالية التي بدأت مع تاتشر وريغان وأزمة الديون عام 1982 عن الفترة اللاحقة من «العولمة المفرطة» (باقتباس المصطلح الذي صاغه الاقتصادي داني رودريك Dani Rodrik).

بعد سقوط سايغون عام 1975، وتحرير ماناغوا أثناء الثورة النيكاراغوية عام 1979، أعادت النيوليبرالية الهيمنة العالمية لرأس المال الثلاثي (الولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي / اليابان). يعزى هذا جزئيًا إلى العملية «الطبيعية» للمنافسة الرأسمالية الدولية الفعلية، والتي تميل عادةً إلى مفاقمة عدم المساواة العالمية عبر تفضيل البلدان والمناطق الغنية على الفقيرة (كما يوضح تشارلي بوست Charles Post في مقال قادم في Spectre). يعزى ذلك جزئيًا أيضًا (في تحليل كلوديو كاتز Claudio Katz) إلى مجموعة جديدة من آليات تحويل القيمة: المديونية القسرية، وسياسات التقويم الهيكلي بما في ذلك فتح الأسواق قسرا، وزيادة إعادة أرباح الشركات متعددة الجنسيات إلى موطنها الأصلي، وتقليص صلاحيات الدول التابعة، الخ.

مهما كانت طريقة حدوث الأمر بالضبط، عكست العولمة النيوليبرالية على نطاق واسع المكاسب النسبية المحققة من قبل البلدان التابعة أثناء الحرب الباردة، المتأتية إلى حد كبير بفضل الفضاء الجيوسياسي والسياسي الذي فتحه الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

أعادت النيوليبرالية تأكيد الطابع الإمبريالي للنظام العالمي. ويتعارض هذا مع أطروحة توماس فريدمان Thomas Friedman القائلة بأن «العالم بلا نتوءات»، أي أن القوة الوطنية لا تُحدث فرقًا اقتصاديًا معتبرا في عالم معولم- وأطروحة أنطونيو نيجري Antonio Negri ومايكل هاردت Michael Hardt التي مفادها أننا نعيش جميعًا في ظل «إمبراطورية» أقل تمايزًا بدون مركز مهيمن.

يتبع

التتمة صفحة 08

رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع

بقلم رُنو فيفيان Renaud Vivien

« رأس المال البشري» تعبير همجي يخترق طولا وعرضا أدبيات مؤسسات الدولة المغربية، نصادفه في كل مكان بغزارة، وما ينشر رسميا عن التعليم مثال بارز. يبتلعه الجمهور المعرض للتجهيل والتنميط الفكري الرأسمالي، لكنه ينفذ ايضا نفاذا حتى في الأدبيات النقابية، دليلا، ضمن أخر، على الخراب الذهني الذي حل بالحركة العمالية وفقدانها التام للمناعة الفكرية، من جراء هجر المنطق الطبقي والتوغل بعيدا في استبطان الايديوجيا البرجوازية. ترياقا ضد هذا السم، نحيل الحريصين والحريصات على سلامة قدراتهم العقلية النقدية على المقال التالي. (المناضل-ة)

****

ثمة حديث متزايد عن "رأس المال البشري". وليس فقط من الاقتصاديين. ولكن ما هو "رأس المال البشري"؟ وما هي أسباب نجاحه؟ وما هو مفهوم المجتمع الذي يحيل عليه؟

في رحلتها إلى دافوس لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020، وصفت رئيسة الوزراء آنذاك صوفي ويلميس العمال البلجيكيين على أنهم "رأس مال بشري مخلص ومرن وذو مهارات عالية" [1]. وكان هدفها: تشجيع الشركات على الاستثمار في اقتصاد البلد. إذا مرت هذه العبارة دون انتباه اليها، إلى حد كبير، فذلك لأن تعبير "رأس المال البشري"، الذي استخدمه جوزيف ستالين لأول مرة في عام 1935 [2]، بات الآن على ألسنة الجميع: من المديرين إلى السياسيين والأكاديميين بمن فيهم الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد مؤخرًا إستر دوفلو، والمنظمات الدولية مثل البنك العالمي.

مفهوم وفق الموضة

مما لا شك فيه أن "رأس المال البشري" هو أحد أكثر المفاهيم رواجًا وفق الموضة[3]. سنقتصر هنا على تقديم تعريفاته الأكثر شيوعًا، بدءًا من تعريف منظّره الرئيس، الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر Gary Becker.

في كتابه "رأس المال البشري"Human Capital ، الصادر عام 1964، يعرّف غاري بيكر، الذي فاز بجائزة نوبل للاقتصاد في عام 1992، "رأس المال البشري" بأنه "جميع القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد من خلال تراكم المعرفة العامة أو الخاصة والدراية الفنية وما إلى ذلك". ويعرّفه جوزيف ستيغليتز Joseph Stiglitz ، وهو فائز آخر بجائزة نوبل في الاقتصاد، بأنه "جميع المهارات والخبرات المتراكمة التي تجعل الأجراء أكثر إنتاجية". وبنظر للبنك العالمي، فإن "رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والصحة التي يراكمها الناس على مدى العمر، مما يمكنهم من تحقيق مؤهلاتهم بما هم أعضاء منتجين في المجتمع" [4].

نعثر في صميم كل هذه التعريفات على الحاجة إلى زيادة إنتاجية العمال والعاملات من خلال الاستثمار في "رأس المال البشري". ومن شأن هذه الزيادة في الإنتاجية، وفقًا لهذه النظرية، أن تزيد من مكافأتهم آليًا.

لفهم هذا المنطق بشكل كامل، علينا أن نعود بإيجاز إلى أصول المفهوم الذي صاغه في الستينيات ثيودور شولتز Theodore Schultz وخصوصا غاري بيكر، وهما اقتصاديان من مدرسة شيكاغو، المعروفة جيدًا لكونها قدمت المشورة لبينوشيه في تشيلي في السبعينيات ولقيامها على نطاق أوسع بصياغة خطط التقويم الهيكلي المستوحاة من النيوليبرالية التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على بلدان الجنوب الفقيرة منذ الثمانينيات فصاعدًا.

مفهوم أعرج

كان ثيودور شولتز، الحائز أيضًا على جائزة نوبل للاقتصاد، أول من طوّر مفهوم "رأس المال البشري" استنادًا إلى القطاع الزراعي. لكن غاري بيكر هو من عمق هذا المفهوم بدمج حساب "التكلفة والعائد" وتوسيع نطاقه ليشمل جميع القطاعات. وكان منطقه كالتالي: كل عامل لديه رأس مال بشري هو نتيجة مواهبه الفطرية من ناحية، ونتيجة تعليمه وتدريبه المهني من ناحية أخرى. في عالم الإنتاج الرأسمالي، يُنظر إلى "رأس المال البشري" على أنه مخزون من شانه أن يدر دخلا. ويرى بيكر أن هذا المخزون إما أن يتراكم أو يبلى. . ويزداد عندما يستثمر الفرد في "رأس

التتمة صفحة 08

رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع

بقلم رُنو فيفيان Renaud Vivien

تتمة الصفحة 09

ماله البشري" [5]. ولكن قبل الاستثمار في أنفسهم، يقوم الأفراد، الذين يُنظر إليهم على أنهم كائنات عقلانية بحتة (من الناحية الاقتصادية) ولديهم إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات، بإجراء حساب "التكلفة–المنفعة" تلقائياً، بغض النظر عن أي اعتبارات اجتماعية أو نفسية أو الضرورة الاقتصادية المطلقة للعمل فوراً.
تطابق المنفعة، في هذه النظرية، الأجرة، بينما تنتج التكاليف عن نفقات التعليم من رسوم مدرسة ومعدات وكذا الدخل الذي لن يحصل عليه الشخص خلال الوقت الذي يقضيه في التكوين.

وبعبارة أخرى، يقوم الأفراد بالمفاضلة بين العمل على الفور من جهة، وبين متابعة تكوين يتيح الحصول على دخل أعلى في المستقبل من الدخل الراهن... إلا أن هذه العلاقة السببية لا تستند إلى أي دليل تجريبي. في الواقع، لا توجد دراسات تثبت العلاقة بين مستويات التعليم وزيادة الإنتاجية وارتفاع الأجور [6].

بعض مفاتيح تفسير هذا النجاح العالمي

على الرغم من هذا الاستدلال، المفتقر إلى أي أساس تجريبي، بات "رأس المال البشري"الآن من أولويات البنك العالمي، الذي يستثمر فيه بكثافة [7]. حتى أنه أحدث، في عام 2019، مؤشر رأس المال البشري [8]، والذي يدعمه "أبطال رأس المال البشري [9]"، كما يطلق على انفسهم العديد من قادة الحكومات والشركات والمنظمات الدولية.

كيف يمكننا فهم هذا النجاح؟ ثمة، من وجهة نظرنا، سببان رئيسيان. الأول مرتبط بأهداف التنمية المستدامة التي التزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بتحقيقها بحلول عام 2030، وبشكل أكثر تحديدًا الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو "ضمان المساواة في الحصول على تعليم جيد للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة" [10]. يتعين من خلال اهداف التنمية المستدامة أن يكون التعليم والتكوين، منطقيا، في قلب الأولويات السياسية على المستويين الوطني والدولي. وبالاستثمار في "رأس المال البشري"، ستسعى الحكومات والمنظمات الدولية إلى تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنه من الناحية العملية، غالبًا ما يتم إلغاء الاستثمار في التعليم من خلال سداد الديون الحكومية.

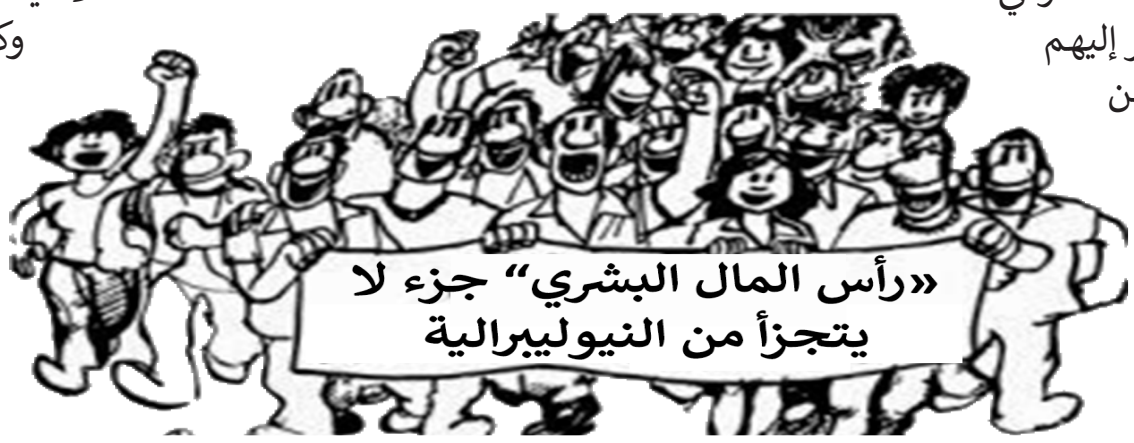

والسبب الثاني لهذا النجاح هو أن "رأس المال البشري" مفهوم مثالي لإدامة النظام الرأسمالي النيوليبرالي ، القائم على الاستحقاق الفردي (الجدارة)، وتنافس الجميع في الأسواق المختلفة (بما في ذلك سوق العمل) التي تحكم حياتنا، وتوسيع نطاق الاقتصاد ليشمل جميع مجالات المجتمع [11].

«رأس المال البشري" جزء لا يتجزأ من ا لنيو ليبرا لية

منظور فرداني وتجاري للتعليم

لا يتم التعامل مع التعليم أبدًا، في نظرية رأس المال البشري، باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان [12]، بل كوسيلة للإنتاجية في خدمة النمو الاقتصادي. التعليم الجيد هو التعليم الذي يؤهلنا لسوق العمل، حيث يجب أن نتعلم كيف نبيع أنفسنا. وفقًا لباحثين في مدرسة غرونوبل للإدارة [13]، " الأسبقية،في هذه الرؤية، للأمر بالتشغيل: نحن بحاجة إلى تكوين أعوان إنتاج بلا اهتمام كثيرًا بقدرتهم على التفكير، على الإبداع، أو ببساطة أكثر، على العيش الجيد". لا مجال للتعليم من أجل التحرر الذي ينمي التفكير النقدي والتعاون مع الآخرين!

ويشاطره هذه الملاحظة الأمين العام لمنظمة أممية للتعليم، وهي اتحاد يضم 32 مليون مدرس ومدرسة وتربوي وتربوية ينتمون إلى منظمات في 173 دولة. إذ يرى ، "إن خطاب البنك حول 'رأس المال البشري' لا يعتبر الناس أصحاب حقوق، بل فقط من حيث مساهمتهم الاقتصادية المستقبلية. (...) إن مجرد إنتاج عمال للاقتصاد الرأسمالي ليس هو الغرض من التعليم وقيمته كما أعرفه. فالتعليم لا يتمثل فقط في إعداد الناس لعالم الشغل، بل للعالم بشكل عام. لا يتعلق الأمر بأفراد فقط، بل يتعلق بالجماعة: فالتعليم الجماعي يمكن أن يساعدنا على خلق عالم أكثر عدلاً وسلاماً واستدامة. لاسيما في وقت تمزق فيه النزعة القومية، وكره الأجانب، وعدم المساواة، الديمقراطية وتؤدي إلى ظهور أنظمة مستبدة. إن التعليم في حد ذاته له قيمة جوهرية أكثر من كونه مجرد وسيلة لتحقيق غاية " [14].

أداة مثالية لإضفاء شرعية على عدم المساواة الاجتماعية

يتيح مفهوم رأس المال البشري" أيضًا تبريرًا نظريًا للاختلافات في الدخل، وبالتالي إضفاء شرعية على عدم المساواة الاجتماعية. فوفقًا لهذه النظرية، الأفراد أنفسهم مسؤولون رئيسيون (إن لم يكونوا الوحيدين) عن وضعهم الاجتماعي، لأنهم من يقرر في نهاية المطاف ما إذا كانوا سيستثمرون في "رأس مالهم البشري" أم لا.

إننا هنا إزاء جوهر الأيديولوجية النيوليبرالية القائمة على المسؤولية الفردية. أيديولوجية يستحق فيها الأفراد مصيرهم لأنهم أحرار في الاختيار. باختصار، الأشخاص فقراء لأنهم اتخذوا قرارات خاطئة ولم يبذلوا جهدًا كافيًا! تجدر الإشارة إلى أن هذه الأيديولوجية تعيث فسادًا منذ الطفولة، حيث أنها تضغط على الأفراد منذ سن مبكرة جدًا، في المدرسة.

مع نظرية "رأس المال البشري"،الأمر كله يتعلق بقوة الإرادة الفردية. لامساءلة لاشتغال النظام الرأسمالي، ولا يبدو عدم المساواة منذ الولادة عاملا محددا. كما أن دور المؤسسات مثل المدارس، ومشاكل الإسكان، وبشكل أعم، الهشاشة الذي قد تنتج أيضًا عن أحداث غير متوقعة (حوادث الحياة الشهيرة مثل البطالة، ووفاة الزوج، وما إلى ذلك)، يتم استبعادها من المعادلة. ظروف عديدة خارجة عن الفرد تطعن في فكرة الاختيار الفردي ذاتها وبالتالي الاستحقاق (الجدارة).

عندما تسيطر الحسابات الاقتصادية على المجتمع بأكمله

لا يقتصر حساب التكلفة والعائد الاقتصادي الذي يقوم عليه "رأس المال البشري" على قطاع التعليم. فمنظّره، ج. بيكر، هو طليعة اتجاه جديد يسمى "الإمبريالية الاقتصادية"، والذي يرى الاقتصاد في كل مكان. تقوم مقاربة بيكر الفكرية على تمرير جميع جوانب الحياة البشرية من غربال السوق، بما في ذلك أكثرها حميمية: الزواج، والطلاق، والزنا، والإنجاب، والانتحار

التتمة صفحة 11

رأس المال البشري، أو وجه الرأسمالية البشع

بقلم رُنو فيفيان Renaud Vivien

تتمة الصفحة 10

وما إلى ذلك. والجريمة ليست استثناءً من هذه القاعدة أيضًا، حيث يتم تحليلها من حيث التكلفة/المنفعة، سواء بالنسبة للدولة أو الجاني، بغض النظر عن أي اعتبارات اجتماعية أو نفسية [15]. وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الإنسانية الأخرى، مثل القانون، قد تفسدها أيضًا هذه المقاربة[16].

يؤدي مثل هذا التصور إلى سيادة الحساب الدائم، السوق-الملك، حيث يمكن أن تكون حتى كرامة الإنسان موضوع مساومة. لا غرابة أن يُنظر إلى العمال، وفق هذه الرؤية، على أنهم آلات، وأجهزة إنتاجية هدفها زيادة أرباح الشركات دون أن يلجؤوا إلى ذكائهم...

يثير اختزال البشر إلى حالة من رأس المال مسألة فلسفية أخيرة ولكن ملموسة ذات أهمية حاسمة. فمنذ إلغاء العبودية في القانون، لم يعد البشر ممتلكات، أي أشياء قابلة للامتلاك. ولذلك، منذئذ، يغدو منطقيا منع الكلام عن البشر كرأس مال، بل والأكثر من ذلك معاملتهم على هذا النحو في الواقع. ومع ذلك، هذا ما يحدث في بعض الشركات، وهذا ما يمكن أن يحدث مع تأسيس شركة التجارة الإلكترونية متعددة الجنسيات "علي بابا" في لييج.

==========

انتصار الإنسان- الآلة: حالة شركة علي بابا : لكي تتمكن من توصيل بضائعها إلى أي مكان في العالم في أقل من 72 ساعة، كما هو هدفها ، سوف يوظف/يستغل عملاق التجارة الإلكترونية الصيني علي بابا العمال والعاملات الذين سيخضعون لوتيرة جهنمية، بما في ذلك في الليل وفي عطلات نهاية الأسبوع، بدون ادنى استقلالية في طريقة تنفيذهم لعملهم [17]. والأكثر من ذلك، ستكون هذه الوظائف مؤتمتة إلى حد كبير (غالبًا ما تكون وظائف غير ماهرة ومُفقِدة للمهارة) مع وجود احتمالات قليلة جدًا للتقدم، وارتفاع معدل دوران العمال والهشاشة.

==========

إن نظام العمل اللاإنساني هذا، والذي سيكون له عواقب لا يمكن إصلاحها على صحة العمال، تم تسهيله بقانون رحب به كريس بيترز، الذي كان وزيرًا فيدراليًا للتوظيف عندما تم توقيع الاتفاقية مع علي بابا [18].

خلاصة

ليس رفض استخدام مصطلح "رأس المال البشري"مجرد رفض رمزي، لأنه يحمل في طياته رؤية رأسمالية كاملة للمجتمع تجرد البشر من إنسانيتهم باختزالهم إلى قوة عمل محضة،

وتضفي شرعية على فكرة أن رأس المال (فقط) هو الذي يخلق القيمة الاقتصادية. ينبغي أيضا ، من وجهة النظر هذه، تجنب مصطلح "الموارد البشرية" لأنه يختزل الناس إلى مخزون قابل للاستغلال والاستهلاك.

وكما أشرنا في تحليل حديث، فإن "خوض نضالات مشتركة، ضد الفقر ومن أجل الحفاظ على البيئة على وجه الخصوص، يمر أيضًا عبر اللغة والطريقة التي نقدم بها الآخرين" [19]. الكلمات مهمة بالفعل. يجب على القطاع الجمعوي أن يولي اهتمامًا خاصًا لهذا الأمر من خلال تجنب استخدام مصطلحات منبثقة مباشرة من تقنيات التدبير management على سبيل المثال عندما تكون منفصلة عن الواقع على الأرض، ولا تخاطب سوى مانحي القروض والمستشارين الخاصين، ولا تتيح وصف عنف النظام وعلاقات الهيمنة والاستغلال وصفًا دقيقًا [20].

احالات:

[1] https://www.rtbf.be/info/belgique/detail_a-davos-sophie-wilmes-met-en-avant-un-capital-humain-loyal-flexible-tres-competent-en-belgique?id=10413168

[2]

في كتاب بعنوان الانسان أثمن رأس مال، صدر بضع سنوات قبل التطهيرات الستالينية. اما النظام النازي فقد كان يستعمل تعبير «المعدات البشرية» انظر :

Johann Chapoutot, Libres d'obéir. Le management, du nazisme à aujourd'hui, éd. Gallimard, 2020

[3]

مثلا في قاعدة بيانات Cairn يظهر تعبير رأس مال بشري 10 000 مرة

Cairn بوابة ويب انطلقت عام 2005 وبها 372 مجلة في العلوم الاجتماعية و الانسانية.

[4] p. 50 du projet de Rapport sur le développement dans le monde 2019 sur l'avenir du travail.

[5] http://ses.ens-lyon.fr/articles/a-les-fondements-de-la-theorie-du-capital-humain-68305

[6] https://www.franceculture.fr/emissions/entendez-vous-leco/entendez-vous-leco-emission-du-mercredi-05-fevrier-2020

[7]

التزم البنك العالمي في العام 2019 باستثمار 15 مليار دولار في «رأس المال البشري» في افريقيا جنوب الصحراء

https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2019/11/04/world-bank-launches-human-capital-plan-to-propel-investment-in-africas-people ·

[8]

صُنع هذا المؤشر باستعمال معطيات عن الصحة و التعليم مجموعة الى حدود مارس 2020 في 174 بلدا. ويقيس إسهام الصحة والتعليم في انتاجية الجيل القادم في بلد. يندرج صنعه قي اطار اوسع لـ»المشروع من اجل رأس المال البشري»

[9] https://www.worldbank.org/en/news/feature/2018/12/10/human-capital-champion-video-statements

[10] https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/education/

[11]

بحسب Eva Illouz و Edgar Cabanas، مؤلفا كتاب Happycratie ، «يجب فهم النيوليبرالية

كفلسفة اجتماعية فردانية مركزة جوهريا على الأنا الفردية، و يمكن، بحسب Nicole Aschoff تلخليص مسلمتها الانتربولوجية الرئيسة في جملة:» نحن جميعا فاعلون مستقلون، نلتقي في السوق، كل يصنع وحده قدره وبذلك نصنع المجتمع (ص 76)

[12]

هذا الحق منصوص عليه بوجه خاص في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

[13] https://theconversation.com/quand-lhumain-devient-capital-les-conditions-de-la-paix-economique-84326

[14] https://worldsofeducation.org/fr/woe_homepage/woe_detail/16022/quel-est-le-probl%C3%A8me-avec-99indice-du-capital-humain-de-la-banque-%80%l%E2mondiale-par-david-edwards

[15] Alain Supiot, Homo juridicus, p. 118.

[16]

في نظر تيار « law economics »، يمثل حساب المنفعة ايضا الاساس للحد من الحقوق الانسانية مثل حق عدم التعرض للتعذيب: يقول ريشار بوسنر Richard Posner احد رواد هذا التيار:»اذا كان الرهانات مرتفعة يفدو التعذيب مقبولا».

R. A. Possner, « The Best offense », The New Republic, 2 septembre 2002.

[17] Cédric Leterme, Arrivée d'Alibaba à Liège : cadeau pour l'emploi ? : https://gresea.be/Arrivee-d-Alibaba-a-Liege-cadeau-pour-l-emploi Voir aussi l'excellent documentaire Welcome Alibaba, les dessous de l'arrivée du géant chinois : https://www.toutvabien.tv/welcome-/alibaba-tout-savoir-sur-le-film

[18]

يضفي هذا القانون هشاشة على عمل الليل ويوم الأحد واللجوء الى الساعات الاضافية

https://trends.levif.be/economie/entreprises/alibaba-valorise-les-forces-de-l-e-commerce-en-belgique/article-normal-1063195.html.

[19] https://vivre-ensemble.be/bobos-quand-le-vocabulaire-entretient-les-divisions

[20] انظر , Néolibéralisme et coopération au développement, analyse 2018. www.centreavec.be

Renaud Vivien

عضو شبكة الغاء الديون غير الشرعية CADTM ببلجيكا مختص في القانون الدولي . عضو اللجنة من أجل الحقيقة حول الدين العمومي اليوناني المحدثة في 4 ابريل 2015.

ايتها العاملة، أيها العامل الزراعيين، هذه بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية من مخاطر مبيدات الآفات :

بقلم : محمد أمين الجباري

سلط انتفاض عاملات الزراعة وعمالها، يوم 25 نوفمبر 2024 بكل من بيوكرى وخميس أيت عميرة بسهل سوس، ضوءا ساطعا على واقع الاستغلال المفرط والقهر التي تعيشه هذه الفئة من الطبقة العاملة. ومن أوجه تردي ظروف العمل وخطورتها على صحة الشغيلة الاستعمال الكثيف وغير المحتاط لمبيدات الآفات الزراعية ضمن ركض برجوازية القطاع المحموم الى الأرباح. هذا في ظل نقص انشغال المنظمات العمالية بهذا الجانب الحيوي من حياة الشغيلة ونضالهم: حياتنا أهم من ارباحهم. نورد فيما يلي ارشادات عملية لاتقاء اخطار المبيدات.

إن الجهل بأساليب الاستخدام الأمثل للمبيدات وطرق الوقاية من أضرارها أو عدم احترام التعليمات والاستخفاف بها يفضي إلى أن يصبح المستخدم أو المتداول المباشر للمبيدات والعملات والعمال مع عامة الناس والبيئة عرضة لأذاها بلا جدوى.

كما أنه يروق لشركات إنتاج وتسويق المبيدات، ومعهم أرباب عمل الزّراعة التجارية الكثيفة، عند الحديث عن أخطار وأضرار المبيدات، الادعاء أن السبب عائد إلى كون عاملات الزراعة وعمالها والمزارعين يتعرضون للحوادث والأمراض بسبب عدم اتخاذ إجراءات الواقية من التسمم، كما أنهم لا يعرفون تأثير المواد الكيماوية التي يستخدمونها، لا سيما عند خلطها ورشها، فيعرضون أنفسهم، وعاملات الزراعة وعمالها، وعامة الناس، والبيئة، بل وحتى المحصول المعالج، للضرر.

ولا تعتبر معدات الوقاية الشخصية بديلاً لإزالة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العامل أو للتقليل منها إلى أدنى حد ممكن. فهي لا تمنع وقوع الحادث، ولكنها قد تمنع، أو تقلل من الضرر والأذى الناجم عنه. لذا لا ينبغي النظر إلى استخدامها كبديل عن أساليب التحكم الهندسي أو الإداري، أو تدابير التحكم المناسبة الأخرى، أو ممارسات المناولة المأمونة، بل ينبغي أن تعتبر كحل أخير والخيار الأقل تفضيلاً.

بيد أنه ينبغي توفيرها وصيانتها كي تُستخدم عندما لا تستطيع تدابير التحكم الجماعية ضمان الحماية. مما يعني ضرورة اختيار معدات الوقاية الشخصية بدقة وحرص، ومن ثم اختبار تلك المعدات ومدى قدرتها على تأمين الوقاية ومناسبتها وملاءمتها لمن يلبسها، حيث أن عدم ملاءمتها ومناسبتها وتكيفها مع الشخص المرتدي لها، وتكيفه معها، يؤدي إلى عدم الوقاية، حتى ولو ارتديت تلك المعدات. إن هذه بعض من المطالب التي على عمال تطبيق ورش المبيدات الإلحاح على تحقيقها والمطالبة بإدراجها في ملفاتهم المطلبية وفي مهام لجنة الصحة والسلامة.

وفيما يلي سرد موجز لمجموعة من النصائح حول الاستخدام الصحيح والممارسات الصحية عند التعامل مع مبيدات الآفات موجهه الى المستخدم أو المتداول المباشر للمبيدات، من شأنها أن تقلل من أضرار المبيدات الزراعية على الإنسان والبيئة، في حال تطبيقها بالشكل الصحيح، والتي يمكن على ضوئها صياغة مجموعة من المطالب، حسب حالة كل منشأة.

1. ملاحظات عامة:

- إن الأساس في الأمان هو إلغاء الخطر من أساسه، مثل عدم استخدام مبيدات سامة عالية الخطورة، أو الممنوعة أو المهربة أو المغشوشة، أو غير المسموح بها، أو مجهولة المصدر...، هذا ويحق لعامل مطبق الرش رفض تطبيق مبيد عالي الخطورة في حالة إمكانية توفر البديل، أو المهرب أو الممنوع أو المغشوش، أو المقلد أو المنتهي الصلاحية...

- تحاشى التعرض للمبيدات ما أمكن، باعتماد أساليب عمل تخفف من التعرض لكميات عالية من مواده، لذا ينبغي تبديل ظروف التعرض، بتقليص مدّة التعرض أو التخفيف من الكميّة المستخدمة، أو توسيع الفترة الزمنية بين تعرض وآخر.

- المُشَغل أو المزارع مطالب بالاهتمام بصحة مطبقي المبيدات والتأكد من عدم وجود أمراض أخرى تضعهم في خطر أكبر في حال تعرضهم لمخاطر مهنتهم. فمثلا العامل الذي يشكو من ضيق التنفس أو مرض في شرايين القلب أو فقر في الدم لا يمكنه تحمل معظم مخاطر مهنته إلا إذا كان تحت العلاج والمراقبة.

- التأكد من وجود بطاقة المعلومات على عبوة المبيد بمختلف أشكاله، وتوفر المعلومات، كالاسم التجاري والجهة المصنعة وعنوانها وبلد المنشأ وأن الشركة معتمدة من المكتب الوطني للسلامة الصحية (ONSSA) والسلطات ذات الاختصاص، وتاريخ الإنتاج وانتهاء الصلاحية، فضلاً عن توفر العلامات التوضيحية والتحذيرية المناسبة، وإرشادات السلامة الخاصة بنوع كل مبيد على حدة، حسب درجة تركيز المادة الفعالة به، والتي لها تأثير سام على الإنسان.

- المعلومات المكتوبة على البطاقة الاستدلالية ذات قيمة كبيرة جداً لذلك قبل البدء في استخدام المبيد يجب قراءة ملصق المبيد جيدا ومعرفة تركيبته والطريقة الأنسب لخلطه واستعماله لتقليل مخاطر التعرض لأي حادث تسمم، والتقيد بإرشاداته: نسب الاستعمال وقابلية المزج مع المبيدات الأخرى. وفي حالة عدم فهم ما هو مكتوب على البطاقة الاستدلالية يجب الاستشارة قبل الاستخدام.

- الحرص على استخدام وسائل الوقاية الشخصية، وعلى أن تكون معايير الأمن والسلامة مطبقة في كافة المجال التي تعمل فيها دون الإضرار بصحة وسلامة الناس والبيئة أيضاً.

- ينبغي أن توفر معدات الوقاية الشخصية حماية كافية من المخاطر الناجمة عن مبيدات يتعرض لها المستخدم طيلة فترة يستلزم خلالها استخدام تلك المعدات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنواع العمل.

- يجب أن تتوافق معدات الوقاية الشخصية المتوفرة مع القوانين الوطنية أو أن تكون وفقاً للمعايير التي أقرتها أو اعترفت بها السلطة المختصة وتعتمد على المعايير الوطنية أو الدولية.

- ينبغي أن تكون المعدات التي تم التزويد بها مناسبة للغاية التي تُستخدم من أجلها، كما ينبغي أن تتوفر بسرعة في مكان العمل بكمية

التتمة صفحة 13

ايتها العاملة، أيها العامل الزراعيين، هذه بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية من مخاطر مبيدات الآفات :

تتمة الصفحة 12

بقلم : محمد أمين الجباري

كافية وبمقاسات ملائمة للعمالات والعمال الذين يحتاجون إليها.

- ينبغي تدريب العمالات والعمال الذين يحتاجون إلى معدات الوقاية بشأن استخدامها، كما ينبغي للعمالات والعمال أن يستخدموا المعدات طيلة الفترة التي يتعرضون فيها للمخاطر التي تستدعي استخدامها بهدف الوقاية.

- ينبغي لأصحاب العمل أن يوفروا الإشراف ليضمنوا أن المعدات تُستخدم على نحو ملائم. ينبغي لصاحب العمل أن يوفر ويصون كافة معدات الوقاية الشخصية اللازمة لتوفير السلامة أثناء استخدام المواد الكيميائية، وذلك دون أي تكلفة على العامل.

- ينبغي تنظيف وتخزين معدات الوقاية الشخصية في مكان العمل.

- ينبغي لأصحاب العمل أن يسعوا للحصول على النصح المهني المختص بشأن انتقاء ملابس الوقاية من مواد المبيدات.

- ينبغي لملابس الوقاية من مواد المبيدات أن تكون مناسبة تماماً للفرد الذي يستخدمها. ينبغي التشاور مع العمال وممثليهم بشأن الراحة والملاءمة بما يخص معدات الوقاية الشخصية.

- ينبغي لانتقاء ملابس الوقاية أن يأخذ بالحسبان قابلية المادة التي صنعت منها لمقاومة دخول المبيدات المعنية؛ ملاءمة التصميم، وما إذا كانت مناسبة للاستخدام الذي صنعت من أجله؛ البيئة التي ستُستخدم فيها؛ ما تسببه من حرارة أو حساسية أثناء فترة الاستخدام.

- يجب على من يقوم بالرش، مغادرة المكان فوراً بعد إجراء هذه العملية؛ ومراعاة فترات إعادة الدخول إلى الحقل المرشوش وآخر معالجة بالمبيد قبل حصاد المحصول.

2. عند خلط ورش المبيدات، يجب:

- ارتداء الملابس الواقية وهي الملابس الواقية لكامل الجسم، والقفازات والجزمة المطاطية، والكمامات والنظارات الواقية.

- عدم استخدام الملابس الواقية التالفة أو الملوثة فقد يكون استخدامها أخطر من عدمه.

- عدم تناول الطعام أو الشراب أو التدخين أثناء استعمال المبيدات.

- التأكد من أن أدوات الرش لا تسرب أي مبيد.

- تحضير محلول الرش المناسب، واستخدام مياه عذبة، وتجنب استخدام المياه المالحة.

- اخلاء المنطقة المزمع معاملتها، من الحيوانات والنحل والسكان.

- الانتباه لدرجات السمية لكل مبيد التي توضح عادة بالألوان والأرقام.

- عدم فتح العبوات بالقرب من الوجه كي لا يتم استنشاق المواد السامة.

- عدم الخلط قرب أماكن يمكن أن تتعرض للتلوث كمجاري المياه، الأنهر، الينابيع أو بالقرب من المنازل أو الحظائر.

- عدم استخدام اليدين المجردتين لنفض المساحيق من العبوات أو مزج الخليط بل استخدام عصا مخصصة لا تستخدم لأي شيء آخر.

- عدم النفخ أو شفط فوهة الرش لتسليكها بل تنظيفها بالماء أو بعصا رفيعة أو سلك رفيع.

- عند سكب المبيد، يجب تجنب إحداث رذاذ.

- القيام فقط بخلط الكمية التي سوف تستخدم لتحاشي أي كميات متبقية.

- الرش في ساعات الصباح الباكر أو المساء، وعدم الرش في حال هبوب الرياح أو الرياح الشديدة وفي ساعات الظهيرة أو ارتفاع درجات الحرارة أو هطول الأمطار.

- التوقف عن الرش أو التعفير في حال حدوث أي خلل في آلة الرش المستخدمة.

- الرش باتجاه الرياح ، وتجنب الرش بعكس اتجاه الرياح.

- عدم لمس العين أو الفم عند الرش.

- عدم الرش في حالة الإصابة بجرح.

التخلص من كميات المبيد التي تنسكب على الأرض في بعض الحالات.

تنظيف آلات الرش بعد الانتهاء من استخدامها.

- غسل الأماكن الملوثة بالمبيد، فور تلوثها.

- التأكد من توفر الماء والصابون للتنظيف والاغتسال وغسل القفازات والأحذية قبل خلعها.

- خلع الملابس الواقية فور الانتهاء من عملية الرش، وغسلها بالماء والصابون بعد خلعها مباشرة، وغسل كامل الجسم جيدا بًالماء والصابون، وارتداء ملابس نظيفة.

-أو جمع الملابس الواقية في وعاء منفصل للقيام بغسلها جيدا لوحدها بعد كل استعمال وليس مع باقي الملابس قبل استخدامها ثانية والتخلص من الأحذية الجلدية الملوثة.

3. محلول الرش المتبقي غير المستخدم:

-القاعدة الأساسية هي ألا يتخلف عن عملية الرش أية كميات من المزيج أو المخلوط. ولهذا يجب فقط تحضير الكمية الصحيحة للمساحة التي سيتم رشها. ويتطلب ذلك معرفة بالمساحة وجرعة استخدام المبيد وكمية المياه اللازمة واستخدام رشاشات معايرة بدقة.
- إذا تخلف شيء من المخلوط أو المزيج في الخزان في نهاية الرش يجب رشها في الحقل مع التعجل في السير عن المعدل المعتاد حتى لا يكون تركيز المبيد في المساحة المعالجة مرتين عاليا.

- لا يجب مطلقا التصرف في محلول الرش المتبقي بإلقائه في الترع أو على الأرض.

4. عند مرحلة ما بعد الرش، يجب:

- التقيد بفترة الانتظار، وهي الفترة بعد رش المبيد التي لا يجب خلالها دخول الحقل.
- التقيد بفترة الأمان، وهي الفترة بعد آخر رشة للمبيد التي لا يجب خلالها قطاف المحصول.
- عند استعمال غاز، مثل الفوسفين، يترك المكان لمدة يومين على الأقل، وعند الدخول يوضع قناع على الأنف والفم.

5. عند التخلص من فوارغ المبيدات، يجب:

- غسل العبوات البلاستيكية الفارغة بالماء ثلاث مرات ووضع المزيج في خزان الرش، ثم ثقبها، وحفظها في مكان آمن بعيدا عن مجاري المياه.
- عدم استخدام العبوات الفارغة مطلقا لأي غرض آخر مثل تخزين المياه أو المواد الغذائية، ذلك أنه من العسير إزالة كل المبيد حتى مع استخدام الشطف الثلاثي.
- عندما تكون العبوات الورقية فارغة افتحها بالقص وانثر بقايا المبيد في أحد أوعية الخلط، وتخلص منها.
- من الممكن التخلص من الأوعية الورقية أو البلاستيكية بالدفن أو بالحرق ولكن بعيدا من مصادر المياه والمباني وتأكد من عدم وجود أفراد أو حيوانات باتجاه الريح للدخان لتحاشي احتمال استنشاقهم له.
- كم من الممكن التخلص من عبوات المبيدات الفارغة، عن طريق الجهات المختصة بهذه المهمة، إن وجدت.
- يجب تخريم (أو ثقب) الأوعية المعدنية الفارغة وتهشيمها، لجعلها غير قابلة للاستخدام، ودفنها في حفرة لا يقل عمقها عن متر واحد، بعيدا من مصادر المياه (الترع....) أو المباني.

6. عند حفظ المبيدات، يجب:

- حفظها في عبواتها الاصلية.
- عدم وضع المبيد في عبوات المياه أو المشروبات الغازية أو أية عبوات أخرى.
- حفظها بعيدا عن رؤية ومتناول الأطفال وبعيدا عن المنزل.
- عدم السماح للأطفال باستخدام المبيدات أو الاقتراب منها.
- حفظها في أماكن مقفلة قابلة للتهوية وبعيدا عن أشعة الشمس.
- تخزين المبيدات السائلة أسفل المبيدات الأخرى لتجنب التلوث في حال انسكاب المبيد.
- احكام إغلاق عبوات المبيد بعد أخذ الكمية المناسبة منه.

فرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب (حوار)

حوار مع نعمان محب الدين : رئيس فرع فاس-الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

1* هل يمكن أن تقدم لنا صورة عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة فاس، وتأثير ذلك على الحق في الشغل؟

لا تزال مدينة فاس، كباقي مدن المغرب، تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، تنعكس بشكل سلبي على أبناء المدينة بشكل عام، وعلى حملة الشهادات بشكل خاص، حيث لا تجد هذه الفئة فرص شغل توازن الشهادات المتحصل عليها. وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي الذي أثر بشكل واضح على قدرة السكان الشرائية، إضافة إلى تفشي البطالة، ومع هذه الأزمة الاقتصادية، بموازاة غياب المسؤولية في تدبير القطاعات الحيوية، سواء الصحة والنظافة والبنية التحتية. ولعل المحاكمات التي لحقت مسؤولية في مجلس المدينة دليل على غياب هذه المسؤولية.

أصدر فرع فاس تقريرا بتاريخ 21 نوفمبر 2024 حول التقرير الأخير الصادر عن «المندوبية السامية للتخطيط»، تضمن أرقاما حول البطالة، حيث حصلت جهة فاس-مكناس على الرتبة الثانية مما يفسر تفشي و انتشار البطالة في الجهة خصوصا في صفوف حاملي الدبلومات والشواهد.

2* متى تأسس فرع مدينة فاس؟ وما أهم المحطات النضالية التي خاضها؟

فرع فاس للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، منذ إعادة تأسيسه سنة 2018، يناضل من أجل التشغيل وضد هذه السياسات التي لم تنجح في تجاوز الأزمة من داخل مدينة فاس. ولمدة ثلاث سنوات قام الفرع المحلي بمجموعة من الأشكال النضالية (وقفات احتجاجية ومسيرات وإضرابات محدودة عن الطعام، اعتصام...).

مؤخرا خاض فرع فاس برنامجا نضاليا على الشكل الآتي:

* 29 أكتوبر 2024: شكل نضالي مرفوق باعتصام جزئي أمام ولاية الجهة.

* 31 أكتوبر 2024: شكل نضالي أمام جماعة فاس، تزامن مع شكل نضالي للجماهير الطلابية تحت لواء نقابتها العتيدة أوطم و تم تجسيد شكل موحد إلى جانبهم.

* 4 نونبر 2024: توزيع المناشير بوسط المدينة كوسيلة توعوية لشرح المطالب وفتح نقاش مع الرأي العام المحلي حول حقوق حملة الشهادات المعطلين، حيث عرف تفاعل إيجابي من طرف الجماهير الشعبية.

* 5 نونبر 2024: شكل نضالي آخر أمام ولاية الجهة، حيث واجه المناضلون تدخلاً قمعياً ومنعاً من التوجه نحو باب الولاية، ما يبرز التضييق على الحق في الاحتجاج.

* 6 نونبر 2024: وزيع جديد للمناشير، بالأحياء الشعبية (عوينات الحجاج، انرجس، شارع بنعلي، حي ليراك) حيث لقي تفاعلاً إيجابياً آخر من الجماهير الشعبية، ما يعكس تنامي التعاطف و الدعم الشعبي لقضية المعطلين.

* 7 نونبر 2024: شكل نضالي أمام جماعة فاس، تم نقله إلى ساحة فلورانس تضامناً مع الحالة الصحية الحرجة التي يمر بها المضربون عن الطعام، بحضور مجموعة من الإطارات التي لبت الدعوة.

3* كيف تعاملت السلطة مع نضالات الفرع ومطالبه؟ وهل هناك مكاسب تم تحقيقها؟

لم يُبدِ على المسؤولون أي تجاوب مع مطالب المعطلين إلى أن دخل الفرع سنة 2021 في إضراب مفتوح عن الطعام وصل يومه السابع والعشرين، توِّج بالاستجابة لمطالب الجمعية، تمثلت في مناصب في التعليم الأولي والمشاريع، إضافة إلى عمال عرضيين، لكن مع تماطل كبير حول مجموعة من خلاصات حوارات عدة.

على سبيل المثال، فالعمال العرضيين تقاضون تعويضات هزيلة لا تصل حتى للحد الأدنى للأجور، دون أي وثيقة رسمية تثبت عملهم في المؤسسة. لمفاجأة الكبرى كانت في توقيفهم بدعوى غياب الميزانية، رغم أن هناك ميزانية تقدر بـ18 مليار سنتيم مخصصة للأجور. هذا يثير تساؤلات حول مصير تلك الميزانية. من الجدير بالذكر أن رفاق الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع فاس الذين يشتغلون كعمال عرضيين، يعتمدون على هذا العمل كدخل رئيسي، و قد تم منحهم هذا العمل بعد معركة محلية وحوارات سابقة، مما يجعل من هذا الوضع حلاً مؤقتاً في أفق الولوج لأسلاك الوظيفة العمومية. ومع ذلك، لم يتم بعد إيجاد حل ممن يدعي المسؤولية، من غير استمرار المعاناة وعدم وضوح الآفاق المستقبلية.

بعد البرنامج النضالي الوارد أعلاه، والذي امتد على طول أسبوعين ،أيضا المراسلات التي أرسلت من طرف الفرع الى الجهات المسؤولة حيث لم نتلقى اي تفاعل إيجابي لا من طرف «ولاية جهة» فاس-مكناس او جماعة فاس. إذ صرح لنا ممثل ولاية فاس مكناس- اي باشا اكدال- أثناء تتبع الرفاق الوعود المقدمة سابقا أكد لنا على أن الساهرين على تدبير الشأن المحلي عاجزين عن تقديم أي حلول لملف التشغيل ولا يتوفرون عليها مطلقا. مضيفا على أن الوعود التي كانت قد قدمت من طرف الباشا السابق خصوصا تشغيل بعض المعطلين في الشركات التي فوض لها تدبير قطاعي النقل والنظافة في مدينة فاس حيث اضاف الباشا على أن المعطلين معروفين باحتجاجاتهم ولا يمكن إدماجهم في هذه القطاعات لأنهم «غيديرو الصداع» على حد تعبيره.

4* تشهد الجهة مجموعة من المتابعَات من طرف السلطة لمناضلي الفرع ياسين بوعملات، منعم الصاط، يحيى دراكو، بوشتى الجناتي ....). بماذا تفسرون هذه المتابَعات، وما سياقها؟

مع الدينامية النضالية التي عرفتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، تحاول السلطات المحلية لجم المناضلين بتحريك المتابعات في حق مناضلي الجمعية، ولعل الرفيق ياسين بوعملات عن فرع تاهلة والرفيق منعم الساط عن فرع واد أمليل والرفيق بوشتى الجناتي إدريسي لمثال على هذه المتابعات نتيجة شكايات كيدية. الهدف الأساسي من هذه المتابعات قمع وثني المناضلين عن تطوير الفعل النضالي والدفع بالفروع التي ينتمون إليها إلى القيام بالمزيد من المعارك.

5* يوجد فرع فاس في جهة تعرف دينامية نضالية لفروع الجمعية (تازة، قرية با نحمد، تاهلة، تاونات) هل هناك سعي لتنسيق الخطوات النضالية بين فروع الجمعية؟

كما يعلم الجميع أن هؤلاء المناضلين المتابَعين ينتمون إلى فروع الوسط التي تعرف معارك توعية (معركة الإضراب عن الطعام بفرعي تاونات وقرية با محمد...). وهذا ما يطرح السؤال لماذا لا يجري تشكيل تنسيق جهوي يضم كل هذه الفروع، يقوم بمعركة موحدة على المستوى الجهوي، وهذا ينطبق ويتماشى مع أوراق الجمعية؟ وكجواب على هذا السؤال فهو مطروح بين مناضلي هذه الفروع. لكن هناك مجموعة من المعيقات التي تواجه تشكيل هذا التنسيق الجهوي الموجود ميدانيا، لكنه لم يرَ النور بعد على مستوى الهيكلة.

فالتنسيق الميداني قائم من الناحية العملية، وقد خاضت فروع الوسط (فاس، تازة، قرية با امحمد، تاهلة، تاونات، أوطاط الحاج، واد أمليل) معركة تضامنية جبارة مع الرفيقين زهير الهواري ورضوان مرضي اللذين خاضا إضرابا عن الطعام (بلغ 42 يوما) واعتصاما مع مناضلي فرع تاونات، استطاعت هذه المعركة إجبار السلطة على الحوار والاستجابة لمطالب معطلي الفرع المشروعة.

قضية الصحراء الغربية
نهاية مسار طويل

بقلم: حسن أبناي

بات جليا للصحراويين-ات ولشعوب المنطقة المغاربية أن تحولات جارفة تنزل بثقلها على مصير قضية الصحراء الغربية وتَقلب الوضع رأسا على عقب. تحولات عالمية وقارية وإقليمية ومحلية أثرت بقوة على قضية الصحراء ووضعتها على شفا تغيرات نوعية وحاسمة.

سبق لنا في مقالات سابقة رصد مسار تطورات قضية الصحراء الغربية (1)، وخلصنا إلى أنه مسار تراجعي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو)، نتيجة دينامية تغيير جذري في ميزان القوى عالميا وقاريا واقليميا. انتفت إذن الظروف التي منحت البوليساريو قوة الدفع الأولى لحظة بروزها، وخلص تحليلنا أن مسار التراجع المتسارع سيؤدى إلى هزيمة قاسية.

أهم التطورات خلال السنتين الأخيرتين

حسم النظام المغربي معركة الأرض، بإحكام سيطرته على الشريط الساحلي، ومناجم الفوسفاط وخط نقله، وعلى المدن وتجمعات السكان، وأحكم الحدود مع موريتانيا. لكن أساس متانة موقف النظام المغربي في قدرته تحويل ما شكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، إلى نقطة قوة. تمددت أنوية المراكز الحضرية إلى مدن استقطبت أضعاف سكانها الأصليين، واستقر البدو الرحل وتغير نمط حياتهم، وبرزت الأنشطة الاقتصادية وشُيدت البنيات التحتية الطرقية والموانئ والمطارات والمؤسسات العمومية التعليمية والصحية... إلخ، بشكل فاق مناطق خارج الصحراء. كما تحولت المنطقة لمركز محوري للمبادلات التجارية مع إفريقيا ومركز لإنتاج فلاحي تسويقي للخارج، وفتح البرنامج الأخير للتنمية والاستراتيجية الموعودة حول بوابة الأطلسي وأنبوب الغاز الإفريقي، البابَ أمام انتظارات ضخمة لسكان الصحراء، وبات وقعُها السياسي ضاغطا. استطاع النظام المغربي تنفيذ تلك الطفرة بتمويلٍ، مصدرُ جزءٍ منه المنطقة نفسها والآخر من المالية العمومية المعتمَدة كعكاز إسناد الرأسمال الخاص وتوفير جميع الظروف لنمو استثماراته. برزت طبقة برجوازية صحراوية لم يعد الريع واستثمارات في مدن الشمال يشكل مصدر دخلها الأساس، بل أنشأت شركات استثمار بالصحراء الغربية نفسها، مثلا في المجال الفلاحي، تم توفير وتطوير أزيد من ستة آلاف هكتار، بالداخلة وبوجدور، ووضعها رهن إشارة الفلاحين الشباب، من أبناء المنطقة.

بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1991 بدأت نضالات في مدن الصحراء الغربية تعبر عن طموحات الصحراويين-ات المدافعين-ات عن استقلال الصحراء الغربية متخذة أحيانا طابعا سياسيا وحقوقيا، أو مطالب اقتصادية واجتماعية. تراجعت هذه النضالات وخَفَتَ وهجها الجماهيري بتأثير من عمق التحولات المتسارعة، التي عرفتها أوضاع مدن الصحراء الغربية، ووقع ذلك على مواقف السكان المعنيين دون أن يلغي وجودَ بعض التململات خصوصا في الأوساط الشبيبة الطلابية ذات الخصائص المعروفة.

فقدت جبهة البوليساريو دورها، المؤثر والملهم، بصفتها قيادة ثورية تحظى بثقة قسم واسع من الصحراويين-ات حتى المتواجدين-ات خارج منطقة النزاع، بل نالت إعجاب حتى من لا يقاسمها أهدافها السياسية نظير تحديها لنظام مستبد وقاس فتك بلا رحمة بالمعارضين وخنق أنفاس الشعب.

تبخر رصيد البوليساريو المعنوي بسبب فقدانها هامش استقلالية قرارها التي كانت تحوزها إبان المواجهة العسكرية، وأضحت رهينة حسابات ديبلوماسية الحليف (النظام الجزائري) وتفاهماته مع القوى الإقليمية والإمبريالية. فالصحراويون-ات في المخيمات لا يرون أفقا لمأساة دامت خمسة عقود، وقيادتهم السياسية بلا استراتيجية تخرجهم من وضع انتظار ما لن يأتي. بل تأكد بالدليل أن تلك القيادة تبدد برعونة المكاسب تلوى الأخرى كما حصل حين قررت إغلاق معبر الكركرات سنة 2020 وما نتج عنه من خسائر استراتيجية وحرمانهم من الانتجاع والرعي في المناطق العازلة شرق الجدار العازل بسلاح الطيران، وتحولت ثغرة الكركرات إلى معبر دولي.

ومما لا شك فيه أن ظهور فوارق اجتماعية بين القيادة السياسية وعموم النازحين-ات مقارنة بالقائد المقاتل في الصفوف الأمامية وتشكُّل شريحة من المترفين منفصلة عن عموم اللاجئين-ات في أوضاع بؤس شديد تزيد من حذر وتشكيكية الناس وافتقاد القيادة للمصداقية السياسية.

النظام الجزائري محاولات يائسة لمعاكسة جاذبية الانحدار

قضية الصحراء الغربية قضية النظام الجزائري أيضا وأحيانا خصيصا. يمكن الجزم أن قضية الصحراء الغربية بشكلها الحالي ما كانت لتوجد أو لتستمر لولا تبنيها من طرف النظام الجزائري وتمويلها السخي ماليا وعسكريا وديبلوماسيا. لا يمكن إنكار إمكانية وجود حركة استقلال الصحراء الغربية، حتى بدون دعم النظام الجزائري، لكن طابعها ومداها ومكوناتها ما كان ليكون على ما هو عليه حاليا، بدون ذلك الدعم.

البوليساريو خارج الأرض التي تريد تحريرها، وبعيدة جغرافيا عن أغلبية الجماهير الصحراوية. إنها مرتهنة بشكل مطلق بالنظام الجزائري، يوجد مسلحو البوليساريو ومؤسساتها ومخيمات النازحين-ات فوق الأراضي الجزائرية، والأخيرة مصدر أساسي لتمويلها وتسليحها، وهو حاميها الديبلوماسي.

يستعمل النظام الجزائري قضية الصحراء الغربية في إطار تنافس إقليمي مع النظام المغربي، إلا أن ذلك كان ممزوجا في فترة ما بنزعة قومية تحررية مناهضة للأنظمة الملكية التابعة للإمبريالية وحليفتها الصهيونية، أما ما بعد التسعينات فقد تغيرت الدوافع الحقيقية. تحولت قضية الصحراء الغربية إلى بقرة حلوب ومبررا لتضخيم ميزانية الجيش الجزائري بحجة التهديدات الخارجية ومبرر لسيطرة الجيش على الحكم الفعلي. طبعا الأمر نفسه بالنسبة للنظام المغربي، فقضية الصحراء الغربية كانت مطية لفرض إجماع وطني، ومبررا لقمع شرس ضد المعارضة، ومسوغا لفرض سياسة تقشف عنيفة باسم استكمال التحرير واسترجاع الأراضي المغتصبة، واستُعملت متنفسا لإبعاد الجيش عن الشأن السياسي خصوصا بعد محاولتين انقلابيتين فاشلتين.

يضع النظام الجزائري في مقدمة سياسته الخارجية الدفاع عن استقلال الصحراء الغربية، ويظهر ذلك في مواقفه إزاء الدول التي تعبر عن دعم موقف النظام المغربي أو التي توحي بالإقدام على ذلك. شهدنا منذ سنة 2021 سلسلة ردود وقرارات صادرة عن النظام الجزائري تعكس حقيقة دوره في ملف الصحراء الغربية، مثل استدعاء سفراء الدول للاحتجاج على فتح القنصليات بمدن الصحراء الغربية، وسحب السفير المعتمد، وتعليق عمليات التوطين البنكي للمعاملات التجارية (أي وقفا للاستيراد) كما في حالة إسبانيا في يونيو 2022، والتحرك لإبطال تغير موقف دول جديدة كما في الزيارات العاجلة إلى كينيا واثيوبيا بعد انتشار خبر قرب إعلان تبنيهما للموقف المغربي... إلخ.

التتمة صفحة 15

تتمة الصفحة 14

قضية الصحراء الغربية
نهاية مسار طويل

بقلم: حسن أبناي

يغدق النظام الجزائري أموالا طائلة لوقف الانجراف الديبلوماسي لدعم مقترح الدولة المغربية، متغافلا أنه نتيجةُ تحولات بدأت منذ عقود وأن أبعادها عالمية وقارية وإقليمية. لا يدافع النظام الجزائري في موقفه عن قضية الصحراء الغربية عن مطامح ديمقراطية، وليس دعمه للبوليساريو بدافع غايات تحررية بل مجرد غطاء لإخفاء منجم ذهب يستفيد منه قادة الجيش ومبررا لإذكاء عداء ديماغوجي ضد عدو خارجي لتبرير سيطرة الجيش على الحياة السياسية والاقتصادية للجزائر ومواصلة خنق شعبه الذي خرج في سنة 2019 في حراك شعبي عظيم لاستكمال معركة تحرره التي بدأتها الثورة الجزائرية العظيمة ولم يبلغ غايته بعد أن استعاد النظام توازنه واستعاد قبضته القمعية مؤقتا.

الإمبريالية من الابتزاز إلى دعم النظام المغربي

وظفت الإمبريالية قضية الصحراء الغربية لابتزاز النظام المغربي ونيل صفقات مربحة، مستعملة أساليبا خسيسة ومفضوحة مثل إعلانات برلمانية أو تقارير منظمات أو أذرع إعلام. وما أن تنال الواحدة من تلك الدول فرصتها يأتي الدور على الدولة الأخرى. تعرض النظام الجزائري للتلاعب ذاتِه، خصوصا في العقدين الأخيرين. والمخزي سقوطُ النظامين في تنافس لإرضاء الامبرياليين لكسبهم على حساب الخصم مقابل صفقات مكلفة. سبق لنا فضح خبث الامبرياليين وسياسة نهب ثروات شعوبنا ونددنا بخضوع النظاميين المغربي والجزائري المذل لألاعيب الإمبريالية(2). ويبدو حاليا أن سباق التسلح في المقدمة وقد بلغ ما ترصد له البلدان درجة مجنونة بالنظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وبالنظر للمراتب المتأخرة في سلم مؤشرات التنمية والتطور والتي لا يمكن تداركها إلا ببناء مغرب كبير ديمقراطي في خدمة شعوبه (3).

كان إعلان دولاند ترامب في 10 ديسمبر 2020 الاعتراف بالصحراء الغربية تحت سيادة المغرب حدثا مفصليا. وأكدنا حينه أنه قرار يترجم استراتيجية الإمبريالية الأمريكية، وليس نزوة شخص نزق في لحظات مغادرته كرسي السلطة. حافظت إدارة بايدان على القرار دون أن تتبعه بخطوات عملية مثل فتح قنصلية في الداخلة كما كان مقررا. وقد يكون لتفجر قضايا عالمية خطيرة كانسحاب القوات الامريكية من أفغانستان والغزو الروسي لأوكرانيا وبعده العدوان الاسرائيلي على غزة، دورٌ في ذلك خصوصا أن القرار ارتبط بمسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي اراد بايدن أن يحرز فيه تقدما ليكون أساس حملته الانتخابية اللاحقة التي أزيح منها لوضعه الصحي.

سارت دول إمبريالية عديدة على نهج الولايات المتحدة الأمريكية بل إن بعضها انقلب من رفض معلن حينها للقرار الأمريكي إلى نقيضه، كما حال فيدرالية ألمانيا الاتحادية التي دعت لاجتماع مجلس الأمن لمناقشة القرار الامريكي، وموقف الحكومة الإسبانية الرافض. أصبحت لائحة البلدان الأوروبية الملتحقة بالموقف الامريكي مفتوحة: هولاندا وألمانيا والنمسا وبولونيا والمجر والتشيك وفنلندا والدانمارك... إلخ. لكن دروة التحولات وأكثرها ثقلا بالنظر لما سينجر عنه من مستتبعات عملية وهو موقف الحكومة الإسبانية والرئاسة الفرنسية.

إسبانيا باعتبارها المستعمر السابق للصحراء الغربية وأحد البلدان الداعمة لساكنة المخيمات وقلب الحملات الشعبية المساندة للبوليساريو، والركيزة الأساسية للدفاع عنها في المحافل الأوروبية. بعد حوالي 10 شهور من أزمة حادة بين البلدين وقطيعة في العلاقات الدبلوماسية جراء الاستقبال السرى لإبراهيم غالي في مستشفى إسباني. بدأت «مرحلة جديدة» من العلاقات بين البلدين في مارس 2022 برسالة بيدرو تشانسيز تعتبر «مبادرة الحكم الذاتي التي تقدّم بها المغرب عام 2007 بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف»، مؤكدا إدراكه «أهميةَ مسألة الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب، والجهود الجادة والموثوقة التي يبذلها المغرب، في إطار الأمم المتحدة، لإيجاد حل مقبول للطرفين». إنه تغيير جذري في الموقف التقليدي للحكومة الإسبانية التي ما فتئت تعلن التزامها الحياد وتبني «حل سياسي عادل ومستدام ومقبول من الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة». وقطعت اسبانيا الشك باليقين يوم 21 فبراير 2024 خلال زيارة رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إلى الرباط، جدد خلالها التأكيد على موقف إسبانيا الوارد في البيان المشترك لأبريل 2022، الذي يعتبر المبادرة المغربية للحكم الذاتي بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية هذا الخلاف.

لكن دروة المواقف الإمبريالية ومنتهاها الأقصى عكَسه الموقف الفرنسي بعد أزمة وجمود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين 2022-2023 بسبب اتهامات فرنسية بتجسس الاستخبارات المغربية على هاتف ايمانويل ماكرون، بالمقابل شنت حملة منسَّقة للضغط على الأخير واتهامه بالتواطؤ ضد سياسة النظام المغربي لحل قضية الصحراء الغربية. أعلن في الرباط أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وجه رسالة إلى الملك مما ورد منها أنه «يعتبر أن حاضر ومستقبل الصحراء الغربية يندرجان في إطار السيادة المغربية». وأكد في الرسالة ذاتها «ثبات الموقف الفرنسي حول هذه القضية المرتبطة بالأمن القومي للمملكة»، وأن بلاده «تعتزم التحرك في انسجام مع هذا الموقف على المستويين الوطني والدولي». وأنه «بالنسبة لفرنسا، فإن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يعد الإطار الذي يجب من خلاله حل هذه القضية. وإن دعمنا لمخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب في 2007 واضح وثابت»، مضيفا أن هذا المخطط «يشكل، من الآن فصاعدا، الأساس الوحيد للتوصل إلى حل سياسي، عادل، مستدام، ومتفاوض بشأنه، طبقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة». أعرب رئيس الجمهورية الفرنسية عن التزامه بأن «تواكب فرنسا المغرب في هذه الخطوات لفائدة السكان المحليين».

بعد يومين من نشر رسالة ماكرون رسميا، فازت شركة «إيجيس» الفرنسية للهندسة بالاشتراك مع نظيرتها «سيسترا» وشركة «نوفيك» المغربية بعقد لمد خط سكك حديد للقطارات السريعة بين القنيطرة ومراكش.

بعدها قام إيمانويل ماكرون بزيارة للمغرب يوم 28 أكتوبر 2024 لمدة ثلاثة أيام، جدد فيها موقفه السالف من قضية الصحراء الغربية في خطاب أمام البرلمان وكرره في اجتماعات عديدة. طبعا لم يغفل ماكرون أن يكون مرفقا بفيلق من رؤساء الشركات ومدراء البنوك ووفد من الشخصيات المتنوعة لعقد صفقات مربحة بغلاف مالي يصل إلى 10 ملايير يورو، شملت قطاع البنية التحتية السككية والاتصالات والربط الكهربائي والموانئ وصفقات قادمة في ميدان الطيران والتسليح... إلخ، تكريسا لأواصر التبعية التي غرسها الاستعمار الإمبريالي والتي تتجدد في سياق جديد.

محكمة العدل الأوروبية

أصدرت محكمة العدل الأوروبية يوم 04 أكتوبر 2024 قرارا نهائيا يقضي ببطلان اتفاقات تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في الصحراء الغربية. واستندت المحكمة في قرارها على غياب شرط «موافقة شعب الصحراء الغربية على التنفيذ...». يبدو أن الأمر يتعارض مع قولنا إن الاستراتيجية الإمبريالية حسمت أمرها لدعم حسم الصحراء الغربية لصالح النظام المغربي حفاظا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

التتمة صفحة 16

تتمة الصفحة 15

ويبدو أن قرار المحكمة العليا لا يتناقض جوهريا مع الموقف الإمبريالي السالف بل، إن حكم المحكمة الأوروبية مهماز لاستمرار الابتزاز الإمبريالي الأوروبي وتقييد النظام المغربي من أي محاولة للعب بين المتنافسين الامبرياليين بعد ضمانه للمواقف الرسمية للدول الأوروبية. إن حكم المحكمة الأوروبية سيف معلق في الهواء لكن يمكن أن يهوى على رقبة النظام المغربي، لكن دينامية التطورات ستجعل أوروبا الإمبريالية مجددا تدوس بأقدامها على قدسية قوانينها جريا وراء دِينها الوحيد أي المزيد من الأرباح الاستعمارية.

ما سر تغير الموقف الإمبريالي؟

سيعطي الموقف الفرنسي الجديد زخما إضافيا لالتحاق دول أخرى لتتبنى موقفا مساندا للطرح المغربي، سواء في أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على منوال البلدين الامبرياليين الرئيسيين المستعمرين للمنطقة، لكونهما الأكثر اطلاعا على تفاصيل القضية ولهما علاقات تاريخية عميقة ببلدان المنطقة.

يروج المسؤولون والمحللون المدافعون عن النظام المغربي أن التغييرات المتتالية في مواقف الدول الإمبريالية من قضية الصحراء الغربية تعود إلى قوة النظام المغربي وحسن تدبيره للملف، وهذا فيه كثير من المبالغة وقليل من الحقيقة. فكيف لبلد تابع اقتصاديا وعسكريا وسياسيا أن يفرض على قوى كبرى سياسته؟ ماذا يملك هذا النظام من أوراق ضغط ليجبر بها تلك القوى الإمبريالية على تبني هذا الموقف أو ذاك؟

الحقيقة أن الاستراتيجية الامبريالية في إفريقيا أملت خيارها بتسوية قضية الصحراء الغربية لصالح النظام المغربي، الحليف العسكري/الأمني، والاقتصادي والسياسي. استراتيجية تحكم في منطقة مفصلية بين الصحراء والساحل وغرب إفريقيا وشمالها وفي نقطة محورية للمحاور البحرية الرئيسية الأطلسية والمتوسطية. إن الدول الامبريالية الأوروبية لم تغير موقفها بسبب ضغط النظام المغربي بل انخراطا منها في الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية المنافسة لتمدد الصين والتسلل العسكري إلى المنطقة.

علما أن النظام المغربي لا يمس خيط المصالح الصينية الاقتصادية أساسا، بل عززها بإبرام صفقات مع شركات استثمارية صينية خصوصا في قطاع أجزاء السيارات، والأمر نفسه مع روسيا الاتحادية عبر اتفاق الصيد البحرى والفلاحة واستيراد القمح والنفط في عز العقوبات الغربية.

قضية الصحراء الغربية
نهاية مسار طويل

بقلم: حسن أبناي

يحتمل أن تعطي عودة دولاند ترامب إلى البيت الأبيض بعد فوزه الانتخابي يوم 06 نوفمبر 2024 دفعا أقوى لمنعطف بدأ بقرار اعترافه بسيادة المغرب على الصحراء في 10 ديسمبر 2020. وستتمخض عنه تحولات متسارعة سيكون وقعها على ملف الصحراء الغربية حاسما من الناحية القانونية والديبلوماسية والاقتصادية.

قرار مجلس الأمن أكتوبر 2024

صدر قرار مجلس الأمن كما العادة في أكتوبر 2024، ومدَّد لبعثة المينورسو عاما إضافيا. لم يحمل القرار أي جديد لكن عكست جلسة نقاشه ميزان القوى الحالي والتغيرات الحاصلة في قضية الصحراء الغربية.

حضرت الجزائر بصفتها ممثلا غير دائم في مجلس الأمن وعكست تدخلات المندوبين تحضيرات عرض القرار للتصويت. عمم حامل القلم في قضية الصحراء (أي المكلف بتحرير نص القرار هنا الولايات المتحدة). اضطر مندوب الجزائر إلى تقديم مشروع تعديلين في جلسة المجلس الأولى، بإضافة مهمة مراقبة حقوق الانسان إلى مهام بعثة المينورسو. هذا المقترح صوتت لصالحه الجزائر والموزمبيق فيما رفضته باقي الدول، لكن المثير هو تصويت روسيا ضده وتبريرِ ذلك برفض إدخال أي تعديل على مهمة المينورسو. كما صوتت ضده الصين الشعبية أيضا. أما الثاني فهو التنصيص في منطوق القرار أن أطراف النزاع المعنية بالمفاوضات هما المغرب والبوليساريو حصريا بديلا عن التأكيد على الدعوة إلى التفاوض السياسي عبر مائدة مستديرة بحضور الجزائر وموريتانيا. وصوت المجلس بالرفض أيضا. إن تصويت روسيا والصين الحليفين التاريخيين للجزائر رغم ما يخصص لهم من صفقات مربحة فاقت ما تناله القوى الإمبريالية الغربية يدل على درجة اختلال كفة الميزان لصالح النظام المغربي (4).

نهاية مسار طويل؟

مسار قضية الصحراء الغربية، الذي انطلق بالكفاح المسلح، واجتاز مرحلة وقف إطلاق النار تحضيرا لتنظيم استفتاء تقرير المصير، بعدها فترة المفاوضات السياسية المفضية إلى حل سياسي توافقي باتفاق الطرفين، هذا المسار الطويل على مشارف نهايته.

إن التطورات المستمرة على أرض مدن الصحراء الغربية، وأوضاع النظام الجزائري المحشور في الزاوية يلعق نزيف جروحه، وحسم الامبرياليات لخيار إنهاء القضية في إطار السيادة المغربية، وتراجع جبهة البوليساريو وافتقادها للرصيد المعنوي الذي حازت عليه خلال حرب العصابات في بداية نشأتها، يجعلنا نكرر القول إن قضية الصحراء الغربية، كما بدأت منذ خمسة عقود، بلغت نهايتها. «الحقيقة مرة كالعلقم، لكن واجب أي قيادة نضال مسؤولة أن تقر بها وتعيد بناء تكتيكاتها عبر نقاش ديمقراطي بمشاركة المعنيين، وامتلاك الشجاعة السياسية والنضالية لممارسته صونا للمبادئ ولتضحيات وطموحات الذين اعتنقوا يوما النضال لأجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني وما تبعه من تطورات منذ أواسط السبعينات» (5).

قد تستمر قضية الصحراء الغربية بشكل اخر، وقد تنبعث في سياق آخر وبمطالب وصيغ تنظيمية ما. ونعتقد أن دلك رهين بجملة ظروف بدءا بردة فعل جبهة البوليساريو السياسي بوجه الوضع الحالي الدي عرضنا أهم خصائصه.

احالات:

- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب (البوليساريو).. إلي أين؟

https://web.archive.org/web/20130116050633/http://www.almounadil-a.info/article2594.html

مؤتمر البوليساريو الثالث عشر: مستقبل الصحراء الغربية بين مطرقة ربيع الثورات وسندان انسداد الآفاق أمام القيادة

https://web.archive.org/web/20130226042652/http://almounadil-a.info/article2722.html

(2)- الصحراء الغربية:الديمقراطية بين قمع المستبدين وتلاعب الامبرياليين

2013/04/23

- وحده الحل الديمقراطي سينهي مأساة شعوب المنطقة

https://web.archive.org/web/20130227153254/http://almounadil-a.info/article488.html

(4)- https://www.youtube.com/watch?v=gMVaKN4XHFE&t=19s

(5)- البوليساريو في مؤتمرها السادس عشر: نهاية مرحلة ومُستقبل مجهول

https://www.almounadila.info/archives/11838

تقديم لينين لكتاب نيكولاي بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي»

الحديث عن أهمية وحيوية الموضوعة التي يعالجها مؤلَّف ن. أ. بوخارين هذا، لا يتطلب إيضاحا خاصا. فمشكلة الإمبريالية ليست أكثر المشكلات أهمية وحسب، بل لعل بوسعنا القول إنها المشكلة الأهم على الإطلاق، في عالم علم الاقتصاد الذي يتفحص ويدرس الأشكال المتغيرة في الأزمنة الراهنة. ويتعين على كل متابع يهتم لا بالاقتصاد وحسب، بل وبأي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية اليوم، الاطلاع على الحقائق المتعلقة بهذه المشكلة بالشكل الذي قدمها به المؤلّف في تفصيل يستند إلى أحدث المعطيات المتوفرة. وغني عن القول أن من غير الممكن وجود تحليل تاريخي ملموس للحرب الراهنة، لا يستند إلى الفهم التام لطبيعة الإمبريالية في جوانبها الاقتصادية أو السياسية على حد سواء. فمن المستحيل بغير ذلك، التوصل إلى فهم للوضع الاقتصادي والدبلوماسي، في العقود الأخيرة. وبدون فهم هذا النوع، يكون من السخافة الحديث حتى عن مجرد صياغة موقف صائب عن الحرب. ومن منظور ماركسي يجسد بوضوح تام مستلزمات العلم الحديث، عموما، لا مناص للمرء من الابتسام إزاء القيمة «العلمية» لمنهاج لا ينتقي من «الوثائق» التاريخية، أو من الوقائع السياسية اليومية، إلا تلك الحقائق المعزولة، التي من شأنها أن تكون ملائمة ومُرضية للطبقات الحاكمة في بلد ما، ويقدمها باعتبارها تحليلا تاريخيا للحرب. هكذا هو الحال، على سبيل المثال، مع بليخانوف الذي افترق عن الماركسية تماما، حين ابتدأ باقتناص نُتف من الحققائق لإرضاء البوريشكيفيين Purishkeviches والميليوكوفيين Milyukovs، عوضا عن تحليل السمات والميول الأساسية للإمبريالية، كنظام للعلاقات الاقتصادية لرأسمالية حديثة، عالية التطور، وناضجة، بل وناضجة إلى حد التفسخ Over- ripe. إن المفهوم العلمي للإمبريالية يُختزل في ظل ظروف كهذه، إلى مستوى لعنة موجَّهة إلى المتنافسين والخصوم الحاليين، وإلى مناوئي الطرفين الإمبرياليين الروسيين، المذكورين آنفا، والذين يتطابق أساسهم الطبقي كلية، مع الأساس الطبقي لمنافسيهم وخصومهم الأجانب. وفي تلكم الأيام، أيام الكلمات المنبوذة والتنكر للمبادئ وخراب المفاهيم العالمية، والتخلي عن القرارات، والوعود الطنانة، ينبغي ألا يأخذ المرء العجب من ذلك.

أهمية العلمية لمؤلَّف ن. أ. بوخارين، تكمن، بصورة خاصة، في كونه قام بتفحص الحقائق الأساسية للاقتصاد العالمي المتعلقة بالإمبريالية ككل، وكمرحلة محددة في نمو الرأسمالية الأعلى تطورا. لقد كان ثمة في الماضي، حقبة شهدت وجود «رأسمالية سلمية» نسبيا، وذلك حين استطاعت هذه الرأسمالية قهر الإقطاع في أوروبا المتقدمة، وكانت في وضع يسمح لها بالتطور بصورة منسجمة نسبيا، وبالانتشار «سلميا» في مناطق شاسعة من أراض غير محتلة بعدُ، وأقطار لم تكن قد دخلت الدوامة الرأسمالية بعدُ، بصورة نهائية.

وبالطبع حتى في تلك الحقبة تقريبا في الفترة بين 1871-1914، فإن الرأسمالية «السلمية» خلقت ظروف حياة كانت أبعد ما تكون عن السلمية، سواء بالمعنى العسكري أو بالمعنى الطبقي العام. ولم تكن هذه الحقبة بالنسبة لتسعة أعشار السكان في البلدان المتقدمة، وبالنسبة لعشرات الملايين من سكان المستعمرات والبلدان المتخلفة، حقبة «سلام» على الإطلاق، بل كانت حقبة اضطهاد وتعذيب ورعب. زاد من وطأتها جميعا أنها بدت وكأنها بلا نهاية. لكن تلك الحقبة ولت إلى غير رجعة. وحلت في أعقابها أخرى جديدة، أكثر عنفا نسبيا، حافلة بتغيرات خطيرة، وبكوارث وصراعات. حقبة لم تعد تتبدى للجماهير الكادحة كرعب ليست له نهاية، بل كنهاية مليئة بالرعب.

ومن الأهمية بمكان تذكر حقيقة أن هذا التغيير لم ينتج إلا عن التطور والنمو والاستمرارية المباشرية، في الميول الأساسية الراسخة للرأسمالية والإنتاج السلعي عموما. إن نمو التبادل السلعي، ونمو الإنتاج الكبير، هي ميول أساسية ملحوظة على مدى قرون في أرجاء العالم كله. ففي مرحلة محددة من نمو الإنتاج الكبير، وبالتحديد، في المرحلة التي تم الوصول إليها عند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تقريبا، قاد التبادل السلعي إلى تدويل للعلاقات الاقتصادية وإلى تدويل لرأس المال مصحوبا بزيادة هائلة في الإنتاج الكبير. وكان هذا التدويل من الضخامة بحيث شرع الاحتكار يحل محل المنافسة الحرة. ولم تعد الأنماط السائدة، مؤسسات تتنافس بحرية داخل القطر وعبر العلاقات بين الأقطار، بل تحالفات احتكارية لأرباب العمل والتروستات. وغدا الحاكم النموذجي للعالم هو رأس المال المالي. وهو قوة مرنة ومتحركة بشكل مميز، متداخلة في الوطن وعالميا وبشكل مميز، وذات تجرد مميز عن الفردانية وافتراق عن العمليات المباشرة

التتمة صفحة 18

تقديم لينين لكتاب نيكولاي بوخارين «الإمبريالية والاقتصاد العالمي»

تتمة الصفحة 17

للإنتاج، وقدرة مميزة على التركيز. إنه قوة قامت حتى الآن بخطوات كبيرة بشكل مميز، على طريق التركز، لدرجة صارت معها بضع مئات من المليارديرية والمليونيرية يتحكمون بمصير العالم كله تقريبا.

وبوسع المرء من زاوية نظرية وتجريدية، التوصل إلى الاستنتاج الذي توصل إليه كاوتسكي (الذي افترق عن الماركسية مثل آخرين عديدين، لكنه فعل ذلك بطريقة مختلفة). ومفاد هذا الاستنتاج أن زمنا ليس بالبعيد سيأتي، يتوحد فيه أقطاب الرأسمال أولئك في تروست عالمي واحد يحل محل المنافسين كافة، ويحل صراع رأس المال المالي الموحَّد عالميا، محل الصراع الذي يخوضه رأس المال المالي المحدود ضمن حدود قومية. لكن استنتاجا كهذا، لا يعدو أن يكون تجريديا وتبسيطيا وخاطئا، بالضبط مثل نظيره الذي توصل إليه «ستروفيو» نا («Our «Struveists) و»اقتصادويو» تسعينيات القرن الماضي. لقد انطلق الأخيرون من الطبيعة التقدمية للرأسمالية، ومن حتميتها، وانتصارها النهائي في روسيا، ليصبحوا في بعض الأحيان تبريريين (يعبدون رأس المال، ويبرمون معه اتفاقيات سلمية، ويمتدحونه عوضا عن محاربته). وغدا هؤلاء في أحيان أخرى، بعيدين عن السياسة (أي يرفضون السياسة وأهميتها، وينكرون احتمال نشوب اضطرابات سياسية عامة... إلخ)، علما أن هذا الخطأ كله كان هو المفضل لـ»الاقتصادويين». وفي أحيان ثالثة، غدا هؤلاء وُعاظا بـ»الإضراب» البسيط المحض (لقدى عنى الإضراب العام لهم ذروة الحركة الإضرابية. إذ رفعوه إلى مرتبة، تجاهلوا أن نسوا معها الأشكال الأخرى للحركة. فباتت القفزة المميتة Salto Mortal للانتقال من الرأسمالية إلى دمارها، تتم بالإضرابات وحدها). وثمة مؤشرات على أن تقدمية الرأسمالية التي لا خلاف حولها، مقارنة بـ»جنة» المنافسة الحرة شبه الجشعة، ومقارنة بحتمية الإمبريالية وانتصارها النهائي على رأس المال «السلمي» في البلدان المتقدمة، يمكن أن تؤدي في الوقت الراهن إلى بلايا وأخطاء سياسية وغير سياسية لا تقل عددا أو تنوعا.

وبقدر تعلق الأمر بكاوتسكي، على وجه الخصوص، فإن افتراقه السافر عن الماركسية، لم يقده إلى رفض السياسة أو نسيانها، ولا إلى الاستهانة بالنزاعات السياسية العديدة والمتنوعة، أو بالاضطرابات والتحولات التي تميز بشكل خاص عصر الإمبريالية، مثلما لم تؤد قطيعته إلى جعله داعية للإمبريالية. لكنها أوصلته إلى أن يحلم بـ»رأسمالية سلمية»، رأسمالية سلمية محلت محلها إمبريالية غير سلمية، شرسة وكارثية. لقد اضطر كاوتسكي للاعتراف بذلك. وقد اعترف به في وقت مبكر يعود إلى عام 1909 في عمل مميز [«الطريق إلى السلطة»] استخلص فيه للمرة الأخيرة له كماركسي، استنتاجات دقيقة. وإذ كان من المستحيل لهذا السبب، الحلم ببساطة وفجاجة وبصورة مباشرة، بالعودة إلى الوراء، من الإمبريالية إلى رأسمالية «سلمية» أفليس ممكنا منح هذه الأحلام البرجوازية الصغيرة في جوهرها مظهر التأمل البريء، بما فوق الإمبريالية Ultra Imperialism «السلمية»؟ واذا كانت تسمية ما فوق الإمبريالية تُطلَق على اتحاد عالمي لإمبرياليات قومية (أو بصورة أدق مؤطرة بإطار دولة) «تكون قادرة» على إلغاء أكثر النزاعات إيلاما وإزعاجا وبشاعة، كما هو الحال بالنسبة للحروب والاضطرابات السياسية... إلخ، وهو ما يخشاه البرجوازي الصغير كثيرا، فلماذا إذن لا تختفي هذه النزاعات من الحقبة الراهنة للإمبريالية، وهي الحقبة التي حلت للتور، والتي تفقأ الأعين بما تحفل به من كل أنواع النزاعات والكوارث؟ ولماذا لا تتحول إلى تلك الأحلام البريئة بمرحلة «فوق الإمبريالية» سلميا نسبيا، وخالية نسبيا من النزاعات، وغير كارثية نسبيا؟ لماذا لا تزيـح هذه الجهات المهمات «القاسية» التي فرضتها حقبة الإمبريالية التي تحكم الآن في أوروبا؟ وعوضا عن الحلم بإمكانية انتهاء هذه الحقبة قريبا، وبإمكانية أن تلحقها حقبة فوق إمبريالية «مسالمة»، نسبيا، لا تستلزم تاكتيكات بمثل هذه الحدة، لماذا لم يحدث هذا التحول فعلا؟

إن كاوتسكي يقول، بصورة مباشرة، إن «طورا جديدا للرأسمالية كهذا، يعني (فوق إمبريالية) هو طور قابل للتصور مهما تكن الظروف. أما حين يتعلق الأمر بإمكانية نشوء هذا الطور وتحققه، فليس لدينا ما يكفي من المعطيات للإجابة على هذا السؤال» (نيو زايت، 30 نيسان (أبريل)، 1915، ص 144) [1].

ولا توجد ذرة من الماركسية في هذا التوجه نحو تجنب رؤية الإمبريالية القائمة أمامنا، والانتقال في الأحلام إلى حقبة «فوق إمبريالية» لا نعرف حتى ما إذا كانت قابلة للتحقق. وفي هذا المنطق يتم القبول بالماركسية حين يتعلق الأمر بذلك «الطور الجديد من الرأسمالية» الذي يفشل مُخترعه نفسه في إمكانية تحققه. أما حين يتعلق الأمر بالطور القائم والراهن من الرأسمالية، فإنه لا يقدم لنا ماركسية، بل ميلا برجوازيا صغيرا مغرقا في الرجعية، لتخفيف التناقضات. لقد وعد كاوتسكي في وقت من الأوقات في الماضي، بأن يكون ماركسيا في الحقبة المضطربة القادمة، التي كان مُجبرا على التنبؤ والاعتراف بها على نحو واضح، أثناء كتابة مؤلفه عن الحرب القادمة في 1909. أما الآن، وحين أصبح من الواضح تماما، أن تلك الحقبة قد حَلَّت، فإن كاوتسكي يَعَد مرة أخرى، بأن يكون ماركسيا، ولكن في الحقبة القادمة فقط، أي في حقبة ما فوق الإمبريالية، لا يعرف إن كانت ستأتي أم لا! بكلمات أخرى، فإن لدينا وعدا من كاوتسكي بأن يكون ماركسيا يوما ما في حقبة أخرى، ولكن ليس في ظل الظروف الراهنة، ولا في هذه اللحظة. بالنسبة للغد، لدينا ماركسية بالدَّين On crédit، وعد بالماركسية، ماركسية مؤجلة. أما بالنسبة لليوم، فلدينا نظرية انتهازية برجوازية صغيرة-وليس نظرية فقط-لتخفيف التناقضات. إنها شيء يشبه الأممية المُعَدة للتصدير التي تسود أيامنا هذه، صفف الأمميين والماركسيين المتحمسين-والمتحمسين جدا! - الذين يتعاطفون مع كل تعكبير عن الأممية في معسكر العدو، وفي أي مكان آخر، إلا في أوطانهم، أو بين حلفائهم الذيني تعاطفون مع الديمقراطية طالما تظل وعدا من وعود حفائهم، ويتعاطفون مع «حق تقرير المصير للشعوب»، ولكن ليس لتلك الشعوب التابعة التي تتشرف بانتمائها إلى بلد الشخص المتعاطف. وباختصار فإن هذا واحد من منوعات النفاق الكثيرة، التي تسود أيامنا.

ولكن، هل بوسع المرء أن يُنكر، على أي حال، أن بالإمكان «التفكير» تجريديا بطور جديد للرأسمالية، يعقب الإمبريالية، وبالتحديد، بطور ما فوق الإمبريالية؟ كلا. فبوسع المرء التفكير بطور كهذا تجريديا. ولكن، عمليا، فإن من يستعيش عن المهمات الخطيرة الراهنة لليوم، بأحلام عن مهمات سهلة للمستقبل، يغدو انتهازيا. وهذا يعني نظريا، أن يخفق المرء في الوقوف على أرضية الواقع، والاستناد إلى التطورات الجارية الآن في الحياة الواقعية، وأن يحرر نفسه منها باسم الأحلام. ولا شك في أن التطور يسير في اتجاه تروست عالمي

نيكولاي بوخارين

واحد من شأنه أن يبتلع كل المشاريع وكل الدول بدون االتثناء. لكن التطور في هذا الاتجاه، يجري في ظل ضغوط وتناقضات ونزاعات والتواءات ووتيرة، ليست اقتصادية وحسب، بل سياسية وقومية... إلخ، أيضا، تتميز بدرجة من الحدة، ستؤدي بالرأسمالية إلى الانفجار حتما، قبل أن يتم الوصول إلى تكوين تروست عالمي واحد، وقبل أن تشكل رؤوس الأموال المالية القومية المفردة، اتحادا عالميا لـ»ما فوق الإمبريالية». وعند ذاك فإن الرأسمالية سستحول إلة نقيضا.

كانون الأول/ ديسمبر 1915

---

[1] هذا المقطع مأخوذ من مقالة كاوتسكي (خطواتان نحو إعاجة النظر) نيو زايت، رقم 5، 1915.

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

تتمة الصفحة 20

بقلمM جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

التبادلات الريفية، وسحر المدن - كل عوامل الخلل هذه قد سببت البلترة السلبية. لكنها سيأخذ بالتدريج وجها أكثر إيجابية، وهو تحويل سكان الريف إلى شغيلة، ونقل الأفراد من الحضارة الزراعية إلى الحضارة الصناعية. وعندما نُشر كتاب "ميلاد البروليتاريا المغربية" في عام 1951، كان الطور البنَّاء من هذا التطور قد بدأ بالفعل.

وكانت العلامة الحاسمة هي أن عمال المناجم في خريبكة وجرادة، وعمال الصخور السوداء، لم يعودوا يعملون "موسميا"، ولم يعودوا يأتون إلى المصنع للعمل لبضعة أسابيع ليكسبوا ما يكفيهم للعيش في الأشهر الثلاثة التالية، بل بقوا ليكسبوا ما يكفيهم للعيش، وليكون لهم الحق في الحصول على أجورهم العادية، لقد أصبحوا عمالا. وقد حدث هذا التطور تدريجيا في فترة حرب -1939 1945، ولا يزال جاريا جزئيا. وفي هذا الوقت لم يعد مصطلح "زوفري" (العامل الذي تحول من جلابة إلى لباس العمل الأزرق) مصطلحًا تحقيريًا وأصبح تدريجيًا أمارة على الارتقاء الاجتماعي. وكان مراقبون جيدون قد لاحظوا بالفعل منذ عدة سنوات استيقاظ بعض "الوعي الطبقي» بين العمال الصناعيين المغاربة، وفي عام 1937 انضم أول عمال المناجم المغاربة إلى منظمة نقابية.

ولكن قبل تتبع سريع لتاريخ الحركة العمالية في المغرب، قد يكون من المفيد أن نتساءل لماذا كان خط تطور الحركة النقابية يميل باستمرار إلى الاندماج مع خط الحركة الوطنية. هناك سببان لذلك، من بين أسباب أخرى.

لم يتم تقديم العمل النقابي بشكل سليم للعمال المغاربة كتأطير مهني، ووسيلة للدفاع الاجتماعي، في الأيام الأولى لتشكل الطبقة العاملة؛ بل تمت المساومة عليه لفترة طويلة بحيث انتهى به الأمر إلى الظهور كحرية يجب الظفر بها من بين أمور أخرى. وقد أضفى عليه ذلك هيبة وقوة متفجرة في آن واحد...

وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أن بنية الاقتصاد المغربي، كما هو الحال في جميع الاقتصادات الاستعمارية، كانت تعني أن مفهوم رب العمل والمشغل اندمج عمليا مع مفهوم الأجنبي والمستعمر، حيث كان الأوروبيون يحتكرون نوعا ما المؤسسة الصناعية. وهكذا اندمج الصراع الطبقي عمليًا مع الصراع الوطني، مطلب الأجور مع مطلب الحرية: كان الخصم أو المحاور واحدًا.

مدرسة الكنفدرالية العامة للشغل C. G. T.

كان الاعتراف بحق المغاربة في تكوين النقابات العمالية من المطالب الوطنية الأولى: فقد خصص له أحد بنود "خطة الإصلاح" لسنة 1934. ولكن عندما تم الاعتراف بإمكانية تشكيل نقابات عمالية في الإمبراطورية الشريفة بموجب ظهير سبتمبر 1936، كان الأمر يتعلق فقط بالعمال والمستخدمين الأوروبيين. ومع ذلك فقد بادرت الكنفدرالية العامة للشغل CGT إلى استقطاب أعضاء مغاربة خاصة في المناجم، وكان أكثر من ألف منهم قد انضموا عندما اندلعت الإضرابات التي صاحبتها أحداث عنف في مناجم الفوسفاط بخريبكة في نهاية سنة 1937. وانتهزت سلطات الحماية الفرصة لتمنع المغاربة رسميا من الانضمام إلى النقابات، وهددت المخالفين بأشد العقوبات في ظهير يونيو 1938.

غير أن هذا الظهير لم يطبق قط بشكل جدي، إلا في ظل نظام فيشي Vichy، حيث تم حظر جميع أشكال النشاط النقابي. وعندما تمكنت الكنفدرالية العامة للشغل في عام 1943 من تشكيل فرع محلي هو الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية (U. G. S. C. M.) بهيبة وموارد كبيرة، انتعشت عضوية المغاربة أكثر فأكثر، حيث تم تشجيعهم من الدوائر العليا، واعتبر الجنرال إيريك لابون Eirik Labonne أن من شأن العمل النقابي، على الصعيد العمالي، كما هو الحال بالنسبة للإنتاجية على صعيد المُلَّاك، أن يبعد المغاربة إن لم يكن عن النزعة الوطنية، فعلى الأقل عن الحركات التقليدية والانفصالية. وكان أثناء زيارته للمصانع، ينادي على العمال المغاربة بلهجة جذابة: "إلى جي.سي. تي... إلى جي.سي. تي.!

كان القادة الوطنيون، الذين قد أسسوا لتوهم حزب الاستقلال في يناير 1944 ، على وعي تام بهذا "التهديد" وبتأثير كوادر الكنفدرالية العامة العام للشغل، الذين كانوا كلهم تقريبا شيوعيين، على الجماهير التي سيجندونها. وفي ندوة منظمة بباريس في 29 مارس 1955(4)، صاغ عبد الرحيم بوعبيد، الذي كان آنذاك متخصصا في القضايا النقابية داخل الحزب، المشكلة التي واجهته ورفاقه سنة 1946 على النحو التالي: "كقادة للحركة الوطنية، طرحنا على أنفسنا السؤال التالي: هل يجب أن نسمح للعمال المغاربة بالانضمام إلى الكنفدرالية العامة للشغل. والدفاع إلى حد ما عن مصالحهم الأكثر حيوية، وعن أجورهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية؟ جلي أن المخاطرة كانت هائلة، بالنظر إلى التأثير الذي بات للكنفدرالية العامة للشغل والتكوين الذي تمنحه. لقد اتخذنا موقفًا سلبيًا وأصدرنا أمرًا إلى جميع العمال بعدم الانضمام إلى الكنفدرالية العامة للشغل. "

يتابع عبد الرحيم بوعبيد ، ولكن»في عام 1948 أدركنا أن هذا الموقف السلبي قد فشل تمامًا»(5).

وكان المناضلون الذين اتبعوا نصيحتنا مستائين... لذلك اتخذنا القرار بالانضمام بكثافة إلى الكنفدرالية العامة للشغل، وبدء المعركة داخلها. وقد أتت هذه الواقعية التكتيكية أكلها بشكل جيد: فقد تمكن أصدقاء علال الفاسي من اختراق المنظمة النقابية ذات الميول الشيوعية بشكل فعال، بحيث أنه بعد أقل من ثلاث سنوات، ورغم جهود الإدارة لمنع سيطرة الوطنيين على الحركة العمالية، أصبحت تحت سيطرة حزب الاستقلال، باستثناء خريبكة، حيث كانت الإضرابات في ربيع 1948، لا تزال عملا شيوعيا. ولم يكن هذا الظفر بالأمر الهين: ففي ذلك الوقت، كان عدد أعضاء النقابات العمالية المغاربة يقدر بحوالي 000 80 عضو.

وعندما أجرينا تحقيقا صحفيا من المركز المنجمي في جرادة في يونيو 1948، بمناسبة المذبحة ضد اليهود التي اندلعت في ظروف غامضة جدا (كانت الحرب في فلسطين قد اندلعت للتو على أية حال)، كان بإمكاننا أن نرى أن التنظيم النقابي كان تحت سيطرة الوطنيين. وكان مما له دلالة أن الطيب بن بوعزة، الزعيم العمالي المحلي الرئيسي، الذي قطع شوطا طويلا منذ ذلك الحين، وأصبح نائبا للأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، قد غادر الحزب الشيوعي لينضم إلى حزب الاستقلال، مما رجح الكفة لصالحه داخل جامعة عمال باطن الأرض. وفي العام التالي، وفي خطاب ألقاه السلطان سيدي محمد في أبريل 1949، قدم دعمه المرموق لجهود حزب الاستقلال في الوسط العمالي. كانت الحركة الوطنية المغربية، مهما كانت أصولها البرجوازية، قد غزت الحركة النقابية. ولم يبق سوى الحصول على الاعتراف الرسمي.

هوامش

1. جريدة الاستقلال، 25 مايو 1957.

2. "Naissance du prolétariat marocain", Cahiers de l'Afrique et de l'Asie, Peyronnet, Paris, 1951.

3. L'Algérie en 1957، طبعة Minuit.

4. في "Secrétariat social d'outre-mer".

5. في غضون ذلك، حقق الاتحاد العام للنقابات الكنفدرالية نتائج باهرة ونجح في رفع الأجور ثلاث مرات (45% سنة 1945، 25% سنة 1946، 10% سنة 1947) (انظر ألبير عياش).

النقابات العمالية من الوطنية الصدمية إلى الجامعة الشعبية

بقلمM جان وسيمون لاكوتور Jean et Simonne Lacouture

قسم أول

تقديم: لا شك ان الإهمال البالغ الذي صار اليه تاريـخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزءها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما ، منذ صدور جريدة المناضل-ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ/ة بتناول صحفي للحركة العمالية المغربية ورد فصلا ضمن كتاب «المغرب أمام امتحان « للصحفيين جان وسيمون لاكوتورJean Lacouture الصادر في العام 1958عن دار نشر Seuil بباريس. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة و لحفز الاهتمام .

تتراءى للمسافر الوافد على الدار البيضاء من الرباط عمارة ضخمة على يساره، إنها دار النقابات، مقر الاتحاد المغربي للشغل. وفي طابقه التاسع، ذي المكاتب الفسيحة و بالغة الأناقة، على منوال مكاتب «الرؤساء الكبار»، يعمل قادة الحركة العمالية ؛ يمكنهم، كلما رفعوا رؤوسهم من ملفاتهم، أن يروا تحتهم مشهدًا رائعًا إلى اليسار، ميناء الدار البيضاء، حواجز للموج، أرصفة، أحواض رسو السفن، رقع مائية، رافعات، مستعمرة نمل عملاقة؛ وإلى اليمين، منطقة الصخور السوداء، مصافي السكر، مصافي الزيت، عشرات المصانع بمداخنها. سيكون من الصعب تخيل لوحة أبلغ تعبيرا لممثلي البروليتاريا المغربية، وصور أكثر وضوحًا للتطور الاقتصادي الهائل الذي شهده المغرب على مدى نصف القرن الماضي. هل هو وقع بلاغة هذه البانوراما؟ في كل الأحوال، يبدو أنهم يدركون بجلاء، ليس فقط قوة بل أيضا عملية تشكيل الصناعة التي ولدت منها حركتهم والتي يواجهونها.

<< يستجيب العمل النقابي دائما أيا كان البلد المعني، لضرورة تاريخية >>، كما صرح بذلك المحجوب بن الصديق، الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل في محاضرة ألقاها في مايو 1957 بمركز التكوين بالشين Chênes قرب الرباط(1). "قبل الحماية، لم تكن هذه الظروف قائمة في المغرب. وحتى لو استطاعت بعض العقول أن تتصور العمل النقابي، فإن الواقع الاجتماعي لم يكن يسمح بوجوده. فالتطور الاقتصادي هو الذي هيأ الظروف لذلك. تاريخيًا، كان المستعمرون الرأسماليون عامل تقدم في المغرب. قد يكون المطر غير مستحب، لكنه مفيد.

يتابع القائد النقابي بقول:<< ليست غاية الاستعمار هي إدخال الحضارة، أو نشر دين من الأديان، الهدف مادي - إيجاد منافذ للإنتاج والمواد الخام والعمالة الرخيصة. ما هي العواقب؟ 1) بلترة الجماهير الريفية التي انتزع كبار المزارعين أراضيها، وصغار الحرفيين الذين دمرتهم المنافسة الأجنبية. 2) تركز اليد العاملة في المدن، بأجور زهيدة ونقص تغذية وسكنى في مدن الصفيح. هذه اليد العاملة يتيحها الفلاحون والحرفيون المبلترون. 3) وهكذا نشأت طبقة عاملة أصبحت على وعي جماعي بحالتها. 4) وهكذا تهيأت الظروف لولادة العمل النقابي. >>>

لم يكن بالإمكان عرض المشكلة بنحو أكثر قوة، وينبغي ألا يُطلب من مناضل وطني عامل أن يكون أكثر حذراً في تقييماته التاريخية.

وكان تكوين البروليتاريا المغربية، التي يجعل الاتحاد المغربي للشغل من نفسه معبرا عنها، موضوع دراسة جماعية كبرى نشرت سنة 1951 تحت إشراف روبير مونتاني Robert Montagne 2)). لكنها اقتصرت عملياً على العنوانين 1 و 2 من الترسيمة الذي اقترحها المحجوب بن الصديق، أي على الجانب السلبي للعملية - انهيار البنيات الريفية، والتجمع غير العضوي في ضواحي المدن الكبرى لكتلة زراعية جائعة ومقتلعة من جذورها. واتخذ مصطلح "البلترة" معناه الأصلي المتمثل في التجريد من الشخصية والاستلاب - وهو ما أطلق عليه جيرمين تيلون Germaine Tillon بشكل لا يُنسى «خلق متشردين» (3). فبعد أن حُرم ليس من الأرض بقدر ما حُرم من إطاره الاجتماعي التقليدي، من أسس و"مفاتن" هذه الحضارة الريفية والشاعرية والدينية، من توازن زراعي قائم على العشيرة العائلية والمقايضة والأخوة، حاول الشعب المنفعل بشدة التمسك بالمدن الكبيرة أي بالأجور الصناعية.

وهكذا فإن المصنع، في البداية، وزحف الاستعمار، وحركة الأفكار والتبادلات الاقتصادية التي أثارها تغلغل الطريق في البوادي، ونقدية

التتمة صفحة 19